الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

اقتصاد الإمارات

التأسيس لاقتصاد رقمي قوي وفاعل

مجلة فصلية
تصدر عن وزارة
الاقتصاد

العدد 31
2018
أكتوبر

عام زايد
YEAR OF ZAYED

أداء متوازن بكافة
القطاعات الاقتصادية

السعادة محور التنمية
في الإمارات

رؤية زايد حققت التنوع
الاقتصادي

economy.ae

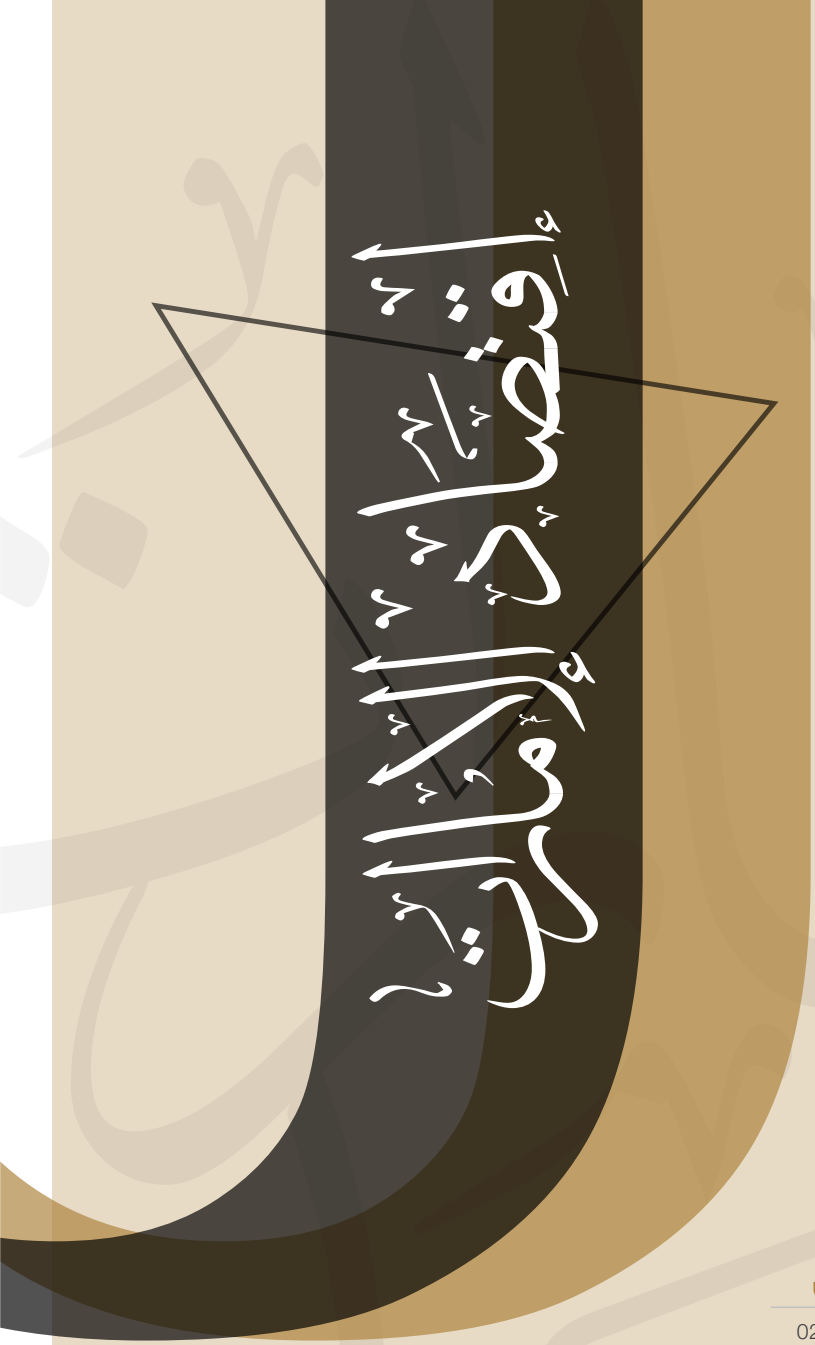

للتواصل والاقتراحات communication@economy.ae

هيئة التحرير بوزارة الاقتصاد

المشرف العام	:	انتصار الفلاسي
مدير التحرير	:	عماد العلي
مشرف القسم الانكليزي	:	لبنى صلاح الدين
التنسيق	:	محمد إبراهيم
التوزيع	:	صلاح العبري
التصوير	:	محمد شافي
التصميم والإخراج الفني	:	DESIGN

مكاتب وزارة الإقتصاد

الإمارة	الهاتف	الفاكس
أبوظبي	02 613 1111	02 626 0000
دبي	04 314 1555	04 358 1811
الشارقة	06 528 1222	06 528 5333
عجمان	06 747 1333	06 754 7979
رأس الخيمة	07 227 8000	07 228 0099
ام القيوين	06 766 4426	06 766 4426
الفجيرة	09 223 3330	09 222 0041
مدينة العين	03 765 5268	03 766 4880

اقتصاد الإمارات

مجلة فصلية تصدر عن
وزارة الاقتصاد

العدد 31

2018

أكتوبر

وزارة الإقتص
STRY OF ECONOMY

المحتويات

8 رسالة الوزير
التنافسية سر النجاح والتفوق

10 توازن اقتصادي
أداء متوازن بكافة القطاعات الاقتصادية

13 تنافسية
اقتصاد الإمارات الأعلى تنافسية في الشرق الأوسط

16 جاذبية
الإمارات أرض الفرص ومقصد المواهب

20 استثمار
الإمارات قبلة المستثمرين الاقليميين والدوليين

23 الاقتصاد الرقمي
التأسيس لاقتصاد رقمي قوي وفاعل

26 السعادة والتنمية
السعادة محور التنمية في الإمارات

29 مبادرات وحوافز
حزمة المبادرات والحوافز تهيأ اقتصادنا الوطني لانطلاقة جديدة

35 عام زايد
رؤية زايد حققت التنوع الاقتصادي

39 سوق العمل
سوق العمل في الإمارات ينبض بالحيوية

41 الاقتصاد في أرقام
الاقتصاد في أرقام

43 تنمية مستدامة
نهضة حضارية في عجمان ترسم ملامح المستقبل

48 الأنشطة والفعاليات

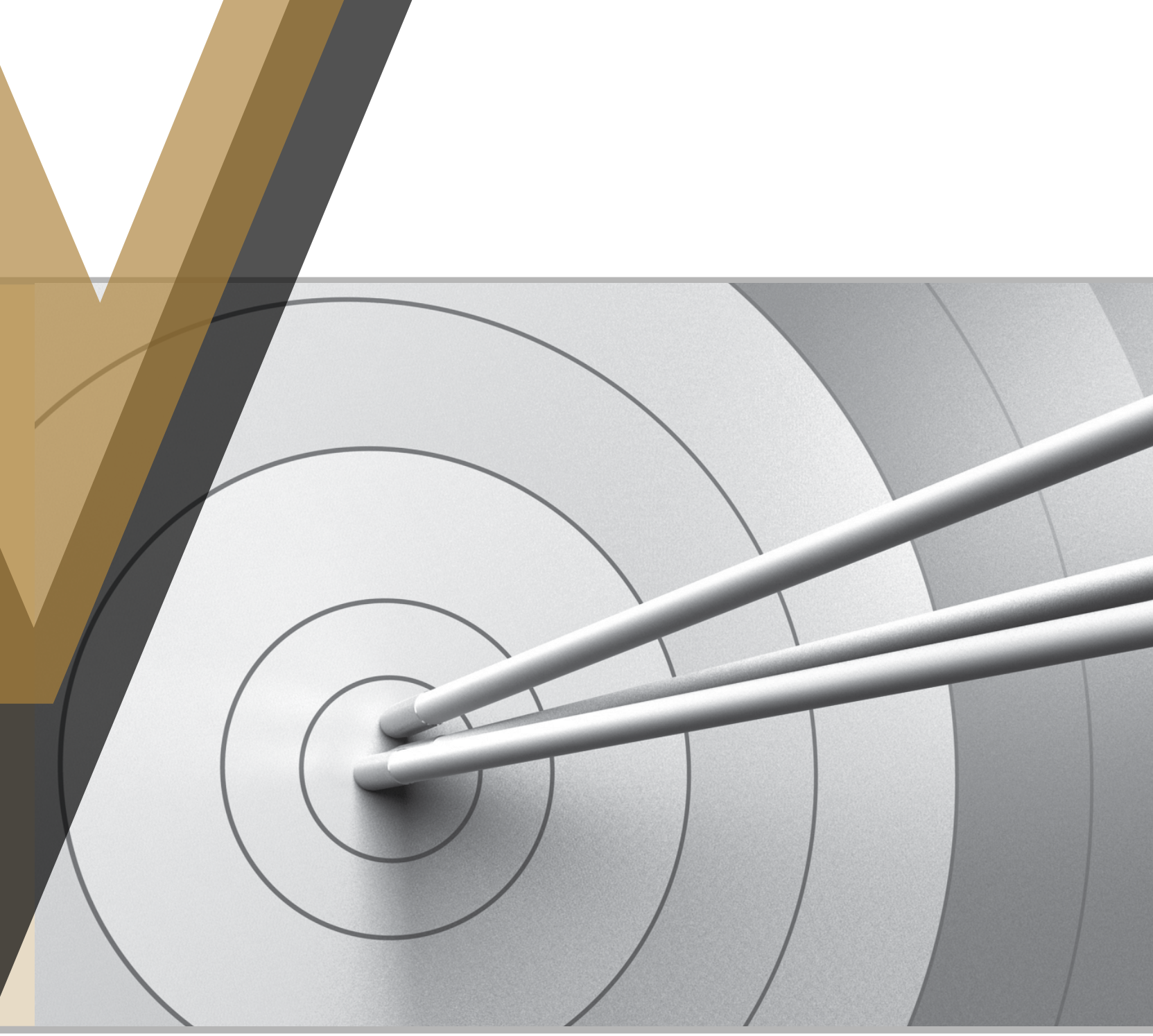

الرؤية الرسالة القيم

الرؤيـــة

اقتصاد تنافسي عالمي متنوع مبني علـى المعرفة والابتكار وبقيادة كفاءات وطنية.

الرسالـة

تحقيق تنمية وتنافسية الاقتصاد الوطني وتهيئة بيئة مشجعة لممارسة الأعـمـال الاقتصادية عبر سـن وتـحـديـث التشريعات الاقـتـصـادية وسـيـاسـات التجارة الـخـارجـيـة وتـنـمـيـة الـصـنـاعـات والـــصـــادرات الـوطـنـيـة وتنمية السياحة عبر تطوير منتجاتها وتـحـسـيـن جـودتـهـا وتشجيع الاسـتـثـمـار وتنظيم المنافسة وقـطـاع الـمـشـاريـع الـصـغـيـرة والـمـتـوسـطـة وحـمـايـة حقوق المستهلك والملكـــيـة الفكـــرية ودعم جهود الجمعيات التعاونية وتـنـويـع الأنـشـطـة الاقـتـصـادية وتـعـمـيـم الـتـطـبـيـقـات الـذكـيـة المميزة بقيادة كـفـاءات وطنية وفـقـا لمعايير الإبـــداع والابتكار والتميـــز العـالـمـية واقتصـاديات المعرفة.

القيـــم

الابتكار، احترام الحقوق، الاستدامة، التكامل ، التنافسية، التميـــز وروح الفريق.

المهندس سلطان بن سعيد المنصوري

وزيــر الاقتصــاد

التنافسية سر النجاح والتفوق

التنمية الاقتصادية هي قاطرة التطور الحضاري والاستقرار الاجتماعي وتعزيز المكانة الدولية الرفيعة. هذه بالتحديد هي معادلة التفوق المبهر، وسر النجاح الاستثنائي في الإمارات، وقد طبقتها مختلف أجهزة الدولة بدأب وإصرار على مدار سنوات، بشهادة تقارير ومؤشرات جهات عالمية معتبرة، ظلت تعطي الإمارات دوماً مراتب متقدمة للغاية، حتى بين أفضل وأقوى اقتصادات العالم.

وتصدر الدولة المرتبة الأولى بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كأفضل اقتصاد تنافسي، وفق تقرير التنافسية في العالم العربي لعام 2018، الصادر مؤخرا هو شهادة جديدة، تؤكد مواصلة الإمارات مسيرة النجاح والازدهار، وفق رؤية القيادة الحكيمة التي تطمح دوماً إلى المركز الأول في مختلف المجالات، باعتبار التفوق والريادة مصدراً للسعادة والرخاء للأفراد والمجتمع ككل.

وتميز اقتصاد الإمارات، من حيث التنافسية، مهم للغاية، لأنه مؤشر على أن الحكومة بأجهزتها وهيئاتها، والقطاع الخاص بمؤسساته يعمل بكل كفاءة. وهو يعني أيضاً، أن القطاعات الأساسية الأخرى بالدولة، مثل التعليم والبنية التحتية والبنية الرقمية ومنظومة القوانين والتشريعات تعمل هي الأخرى بالكفاءة ذاتها.

ومن المؤشرات الحيوية الهامة التي تعكس جانبا من تنافسية اقتصادنا الوطني احتلال الإمارات المركز الأول عربيا والـ 17 عالميا ضمن أكثر الدول تنافسية في مؤشر التنافسية الرقمية لعام 2018 والصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية بمدينة لوزان السويسرية وهو واحد من أهم الكليات المتخصصة على مستوى العالم في هذا المجال. و تقدمت الدولة في تقرير هذا العام في العديد من المحاور الرئيسية والفرعية والمؤشرات أبرزها تحقيق الدولة المركز الأول عالمياً في محور "مرونة قطاع الأعمال" والثالث عالميا في محور "الأطر التنظيمية لتقنية المعلومات" والرابع عالميا في محور "توفر المهارات".

و دون شك أن التكنولوجيا تلعب اليوم دورا محوريا في نجاح الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الاقتصادات العالمية المتطورة والمبنية على المعرفة.. ولهذا تتبنى دولة الإمارات - تماشياً مع رؤية القيادة الرشيدة - بانتهاج سياسة الابتكار في كافة القطاعات والمشاريع والمبادرات للارتقاء بتنافسية الدولة وخدمة وإسعاد المواطن والمقيم على أرضها.

وهناك إجماع على أهمية التكنولوجيا الحديثة في دعم التنافسية العالمية للدول والاقتصادات ،من هنا فإن عملية التطوير والتحسين المستمرة للبنى التحتية التكنولوجية ودعم مبادرات التدريب والتنمية للمهارات الوطنية في مجال تقنية المعلومات وتشجيع عمليات البحث والتطوير في هذا المجال يضمن لدولة الإمارات العربية المتحدة دورا عالميا متقدما في مجال الريادة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ويصنفها ضمن أهم الاقتصادات المبنية على المعرفة وأكثرها تنافسية.

إن العام 2031 ليس بعيداً، فالإمارات تنافس في سباق المستقبل مع القوى الكبرى في العالم، وهذا مضمار علمي، يُتيح لدولة شابة صاعدة من الشرق الأوسط أن تنافس فيه، وبلادنا التي لا تعرف التردد، لا توفر جهداً في مجال المعرفة والعلوم.

لقد وضعت الإمارات خطوتها الواثقة نحو العام 2031، وأعلنت أنها بحلوله ستكون الأولى في العالم في استثمار الذكاء الاصطناعي بمختلف قطاعاتها الحيوية، إضافة إلى الاعتماد عليه في الخدمات وتحليل البيانات بمعدل 100%. بحسب «استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي» أبرز تجليات العبقرية البشرية الآن. وأمامنا نحو 13 عاماً وصولاً إلى الهدف، و بتوجيهات قيادتنا الرشيدة وبإصرار وعزيمة أبناء الإمارات المخلصين الطموحين ،فإن تحقيق هذا الهدف الطموح في الموعد المحدد وربما قبل ذلك ممكن جدا لدولة فتية شابة لا تعرف المستحيل ولا تعترف به ، دولة باتت تنافس دولا متقدمة عريقة في الكثير من المجالات ،لا تكتفي بمسايرتها بل تتفوق عليها في الكثير من الأحيان.

أداء متوازن بكافة القطاعات الاقتصادية

يواصل اقتصادنا الوطني أدائه المتوازن مستندا الى قاعدته الصلبة العريضة القائمة على اركان التنوع الاقتصادي وازدياد دور وفعالية ومكانة القطاعات غير النفطية التي باتت القاطرة الاساية وقوة الدفع القوية لاستمرارية النمو الاقتصادي المضطرد والمتوازن. وأظهرت النتائج العامة للتقديرات الأولية للمؤشرات الاقتصادية الكلية للدولة نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.8% في الأسعار الحقيقية «الثابتة» عام 2017 مقارنة بعام 2016، وذلك بحسب التقديرات الأولية لنتائج الحسابات القومية الصادرة عن الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء لعام 2017.

> المنصوري: نجاح سياسات التنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية عززت أداء الاقتصاد الوطني وزادته نموا

> اقتصاد الإمارات يحافظ على معدلات نمو موجبة بالأسعار الثابتة والجارية

وأشارت البيانات إلى أن تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017 بالأسعار الحقيقية بلغت 1422.2 مليار درهم تقريبا على مستوى الدولة مقابل 1411.1 مليار درهم تقريبا نهاية 2016.

وعلى مستوى التنويع الاقتصادي والأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، بينت التقديرات الأولية أن الناتج المحلي بالأسعار الجارية للقطاعات غير النفطية بلغ 1092 مليون درهم تقريباً، وبنسبة نمو قدرها 3.2% «بالأسعار الجارية»، و2%. «بالأسعار الثابتة» نهاية عام 2017 مقارنة بعام 2016.

توسيع القاعدة الانتاجية

وأكد معالي سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد، أن التقديرات الأولية الصادرة عن الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء تشير إلى نمو الأداء الاقتصادي للدولة بوجه عام اعتماداً على النمو في الموارد النفطية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط العالمية من ناحية والنمو في القطاعات غير النفطية من ناحية أخرى، لافتاً إلى نجاح انتهاج الدولة سياسات التنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية الاقتصادية وأهمية تفعيل المبادرات والأنشطة التي من شأنها زيادة الاعتماد على القطاعات غير النفطية وتعزيز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

وأشار معاليه إلى أهمية التطورات التي حدثت في الدولة ما جعلها بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية بصورة مستمرة، مؤكداً أهمية بيانات التجارة الخارجية للدولة وسياسة الانفتاح على العالم كأحد مكونات العلاقات الاقتصادية الدولية، ما يعزز نجاح هذه السياسات وتكاملها مع متطلبات التنمية المستدامة وتحقيق الرخاء الاقتصادي والعيش الكريم لكل مواطني ومقيمي الدولة.

وأكد أن هذه النتائج تأتي في ظل سياسة اقتصادية وتجارية قائمة على التنوع الاقتصادي والاستفادة من كافة الفرص التجارية والاستثمارية التي تعزز عائدات الدولة الاقتصادية وتسهم في تحقيق ريادتها على المستويين الإقليمي والدولي.

ومن حيث مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الجاري أظهرت البيانات أن الأنشطة المتعلقة باستخراج النفط الخام والغاز الطبيعي ساهمت بحوالي 22.3%، كما ساهمت كل من أنشطة تجارة الجملة والتجزئة بحوالي 12.3%، وأنشطة الصناعات التحويلية بنحو 4.8%، ونشاط

البناء والتشييد بحوالي 8.7%. وبلغت نسبة مساهمة أنشطة الخدمات المالية 9.6%، فيما أظهر قطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي مساهمة متزايدة في الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى حوالي 7%.

ارتفاعات جماعية

ومن حيث نسبة النمو للأنشطة والقطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي الجاري لعام 2017 مقارنة مع 2016، حققت الأنشطة النفطية نمواً موجباً بلغ حوالي 23.7%.

وأظهر قطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي نمواً في الناتج المحلي الإجمالي وصل إلى حوالي 11.4%، كما حققت الأنشطة غير النفطية في معظمها نمواً إيجابياً، ومنها

> 3.4 بالمئة نمواً متوقعاً لناتج دولة الإمارات لعامي 2019-2018

نشاط الكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات الذي حقق أعلى معدل نمو سنوي، وبنسبة بلغت 9.4%، يليها أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية بنسبة نمو بلغت 6.3%، ثم نشاط الخدمات الإدارية وخدمات الدعم بنسبة 5.5%، يليه نشاط الصناعات التحويلية بنسبة 4.8%، ثم نشاط الفنون والترفيه والترويج وأنشطة الخدمات الأخرى بنسبة 3.8%، ثم نشاط التعليم بنسبة 2.9%، يليه قطاع النقل والتخزين بنسبة 2.5%.

أما بالنسبة لمعدلات النمو بالأسعار الحقيقية فقد سجل نشاط الإقامة والخدمات الغذائية أعلى معدل نمو وبنسبة بلغت 8.5%، كما حقق نشاط الكهرباء والغاز والماء وأنشطة إدارة النفايات نسبة نمو بلغت 8%، وقطاع الحكومة العامة بنمو 6.2%، ونشاط الصحة البشرية والخدمات الاجتماعية بنسبة 4.4%.

فيما حقق النفط معدل نمو سلبي بلغت نسبته 3%، ويرجع ذلك إلى سياسة الحكومة في تخفيض الإنتاج مستفيدة من الزيادة التي حدثت في الموارد النفطية الناتجة عن الزيادة المرتفعة في الأسعار العالمية للنفط وغيرها من القطاعات، وهو ما يؤكد المسار الإيجابي لتحقيق رؤية الإمارات 2021 واستراتيجيتها المتعلقة بتنمية القطاعات غير النفطية وتقليل الاعتماد على النفط.

توقعات متفائلة

أبرزت وحدة «الإيكونومست إنتلجانس» في أحدث تقاريرها الشهرية عن اقتصاد الإمارات، القرارات التحفيزية الأخيرة التي اتخذتها الإمارات والتي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي. وتوقع التقرير انتعاش النمو الاقتصادي في 2019، على خلفية انتهاء فترة خفض إنتاج منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك»، والذي سيتمخض عنه زيادة إنتاج النفط.

وقالت إنه على الرغم من تنوع اقتصاد الإمارات نسبياً، فإنه لا يزال يعتمد على السيولة الإقليمية التي تعتمد على النفط. وعلى خلفية هذه العوامل، توقع التقرير نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمتوسط 3.4% في 2018-2019.

> الناتج المحلي بالأسعار الجارية للقطاعات غير النفطية 1092 مليون درهم

وأشارت إلى ان ارتفاع أسعار النفط العالمية أعطى دفعة قوية للتمويلات المالية، وحفز كلا من أبو ظبي ودبي للإعلان عن خطط التحفيز الاقتصادي المختلفة في الآونة الأخيرة. مضيفة: أن الدافع الرئيسي لأبوظبي من وراء تلك المحفزات، بالإضافة إلى خلق فرص عمل للمواطنين، هو تسريع عملية التنويع الاقتصادي.

وأضاف التقرير أن الجهات المعنية تسعى لتوفير مصادر جديدة للدخل، حيث أدخلت في هذا الإطار الضريبة الانتقائية حيز التنفيذ في أكتوبر 2017، وطبقت ضريبة القيمة المضافة على سلسلة من السلع والخدمات أول يناير 2018، وإن كان ذلك بمعدل منخفض من 5% ومع العديد من الإعفاءات.

وقال التقرير إنه على الرغم من فرض بعض الرسوم الجديدة، فإن العبء الضريبي الكلي يبقى من بين أدنى المعدلات في العالم، في ظل عدم وجود رسوم (طوابع)، أو ضرائب على رأس المال، أو ضرائب على الشركات. فيما سيظل تركيز الحكومة منصباً على رفاهية المواطنين، وتحسين بيئة العمل.

اقتصاد الإمارات الأعلى تنافسية في الشرق الأوسط

تصدرت الإمارات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الاقتصاد الأعلى تنافسية، بحسب مجموعة البنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي، كما حلت في المرتبة 17 ضمن قائمة أكثر دول العالم تنافسيةً، وذلك بحسب تقرير التنافسية في العالم العربي لعام 2018، الذي صدر مؤخرا، فيما حلت المملكة العربية السعودية في المرتبة 30.

ويستند الترتيب إلى 12 عاملاً، بدايةً من التعليم ووصولاً إلى البنية التحتية، وجميعها? ذات أهمية بالغة بالنسبة للإنتاجية والنمو الاقتصادي.

وعلى الرغم من أن التقرير أشار إلى تحقيق تحسن خلال العقد الماضي في مجالات مثل

> **حلت الإمارات في المرتبة 17 ضمن قائمة أكثر دول العالم تنافسيةً**

تطوير البنية التحتية والتقدم التقني في المنطقة، فإنه أشار أيضاً إلى أن العديد من الدول تكافح لتنويع اقتصاداتها وبناء قطاع خاص يتمتع بالحيوية والتنافسية، ويمكنه تعزيز الابتكار وتوفير فرص العمل.

وأشار التقرير إلى أن المنطقة ستحتاج إلى توفير 58 مليون فرصة عمل بحلول عام 2040 للحفاظ على معدلات البطالة، أما إذا أرادت خفض تلك المعدلات، فستحتاج إلى توفير فرص عمل أكثر من ذلك.

القطاع لخاص

ويؤكد ميريك دوسيك، نائب رئيس الأعمال الجيوسياسية والإقليمية بالمنتدى الاقتصادي العالمي ان القطاع الخاص يضطلع بدور محوري في توفير فرص العمل وتعزيز الابتكار في جميع أنحاء العالم، وإنه وبدعمها للشركات الخاصة، تستطيع الحكومات توفير الفرص الاقتصادية التي يتطلع إليها أفراد شعبها.

وأشار التقرير إلى أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بذلت جهوداً متضافرة خلال السنوات الأخيرة لدعم الابتكار وتوفير التمويل للشركات الناشئة.فعلى سبيل المثال، أنشأت المملكة العربية السعودية صندوقاً برأس مال قدره مليار دولار للاستثمار في

البنية التحتية الجيدة ومستوى الدخل المرتفع للفرد، والاحتياطات النفطية، تدعم الجدارة الائتمانية للإمارات

الشركات الصغيرة والمتوسطة، في حين أطلقت البحرين صندوقاً (برأس مال قدره 100 مليون دولار) وأطلقت سلطنة عُمان صندوقاً (برأس مال قدره 200 مليون دولار) لدعم الشركات الناشئة. وفي لبنان، تعهد البنك المركزي باستثمار 600 مليون دولار في الشركات المبتكرة. وأخيراً، يحث البنك المركزي المصري البنوك على زيادة تمويلها للمشاريع الصغيرة تدريجياً لتصل إلى 20% من إجمالي المحفظة الائتمانية لها بحلول عام 2019.

ويلفت ناجي بن حسين، مدير إدارة التمويل والتنافسية والابتكار في مجموعة البنك الدولي ال ان إن الدول العربية التي تستثمر حالياً في تأسيس أسواق مستدامة ومتنوعة، مع العمل في الوقت نفسه على توفير فرص العمل وتبني التوجهات الرقمية الجديدة، تسير في الطريق الصحيح نحو تحقيق التنافسية.

وسيتم قياس التوقعات المستقبلية للعديد من الدول بحسب نتائج الإصلاحات والحوافز والاستثمار في الثروة البشرية.

وتشهد شبكات صناديق الاستثمار الخاصة نمواً في بعض الدول في العالم العربي، خاصةً في الإمارات العربية المتحدة، حيث قفزت الاستثمارات في شركات التقنيات الناشئة من 100 مليون دولار إلى 1.7 مليار دولار خلال العامين الماضيين. وتكمن الأهميةالبالغة لتلك الشبكات في أنها توفر التمويل وفرص التدريب لرواد الأعمال، كما تتيح لهم العلاقات الدخول الأسواق.

ريادة الأعمال

وذكر التقرير ان بإمكان الحكومات تحسين منظومة ريادة الأعمال من خلال وضع المزيد من السياسات التي تشجع على المخاطرة والابتكار، إلى جانب سن التشريعات التي تدعم هذه الصناديق.من جانبه، قال فيليب لو هورو، الرئيس التنفيذي لمؤسسة التمويل الدولية: «نأمل أن يحفز تقرير التنافسية في العالم العربي لعام 2018 المناقشات، بما يثمر عن إصلاحات حكومية يمكنها فتح المجال أمام رواد الأعمال في المنطقة وشبابها وتسريع عجلة التقدم نحو بناء نموذج اقتصادي قائم على الابتكار يوفر الوظائف الإنتاجية والفرص واسعة النطاق» . وينصح التقرير الدول بتنويع اقتصادها والتخلي عن نموذج النمو المعتمد على الحكومة، مع الحد من الاعتماد على صادرات الموارد الطبيعية.

كما يشيد التقرير بـأداء الدول التي حققت تقدماً كبيراً في تطوير البنية التحتية من أجل تعزيز التنافسية.

فعلى سبيل المثال، بلغ إجمالي قيمة مشاريع البنية التحتية في دول مجلس التعاون الخليجي 2.7 تريليون دولار في عام؟ 2017. أما في شمال أفريقيا، فقد استثمرت مصر في التوسعة الجديدة لقناة السويس وتعمل على تطوير اثنين من موانئها الرئيسية، في حين أصبح ميناء طنجة المتوسط في المغرب أحد الموانئ الرئيسية على البحر الأبيض المتوسط، ومن المتوقع أن يصبح من أكبر الموانئ في العالم بمجرد الانتهاء من توسعته.

توطين الاستثمار والمعرفة يصب في هدف دعم النمو وتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية

تصنيف متقدم

في سياق متصا وفي دلالة على قوة اقتصاد الدولة منحت وكالة موديز لخدمات المستثمرين، التصنيف الائتماني لدولة الإمارات عند مستوى «AA2» مع نظرة مستقبلية مستقرة، مدعوماً بالجدارة المالية لأبوظبي واحتياطيات النفط والغاز الكبيرة.

وقالت الوكالة في تقرير حديث، إن البنية التحتية الجيدة، ومستوى الدخل المرتفع للفرد، والاحتياطات النفطية، تدعم الجدارة الائتمانية.

وتوقعت الوكالة نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.1% في 2018، و3.9% في 2019، فيما أن النمو الحقيقي على المدى المتوسط لم يتأثر من انخفاض أسعار النفط. وذكر التقرير أن القوة المالية للإمارات تنعكس في تحقيق فوائض كبيرة وتراكم الأصول المالية في صندوق أبوظبي السيادي.

وأكد التقرير أن تشهد الإمارات تعافي نمو القطاعات غير النفطية تدريجيا خلال السنوات الأربع المقبلة، بالفترة من 2018 حتى 2021، بدعم الإنفاق الحكومي بعد ثلاث سنوات من التخفيضات. وحول عجز الموازنة، توقعت موديز، أن تحقق الحكومة الاتحادية تراجعا بالعجز كنسبة للناتج المحلي من 2.3% في 2017، إلى 0.8% في 2018.

من جانبه ذكر وضاح الطه عضو المجلس الاستشاري لمعهد الأوراق المالية والاستثمار البريطاني في الإمارات، ان تصنيف أبوظبي يعتبر قوياً جداً بسبب احتياطيات النفط والغاز والقدرات المالية، مضيفاً أن توجه الإمارة لجذب الاستثمارات العالمية في القطاع، وتعزيز الشراكات التي تعقدها مع المنتجين العالمين وكبريات الشركات العالمية، بهدف توطين الاستثمار والمعرفة، وصولاً إلى رفع القيمة المضافة في المنتجات الوطنية، هي عوامل أساسية تصب في هدف دعم النمو وتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية.

وأضاف انه في ظل الظروف الحالية نتوقع تعافياً متسارعا، خاصة أن حصيلة الإيرادات الضريبة تسهم في تعزيز الموازنة العامة، كما أن قرارات مجلس الوزراء الأخيرة منفتحة وذكية، وتسهم في تعزيز نمو الاقتصاد الوطني وتأثيرها يتوقع أن يبدأ في الظهور، اعتباراً من النصف الثاني من العام المقبل.

وأوضح أن هذه القرارات من شأنها أن تعزز الفائض في ميزان المدفوعات، وتعزيز جهود توطين رأس المال والكفاءات، وهي عوامل تتكامل مع البيئة التشريعية، والبنية التحتية المتطورة والقوية، والتي تعتبر من الأفضل في العالم، ولذا فهي سياسات وتوجيهات جميعها تأتي مكملة لبعضها بعضاً لدعم الاستثمار والنمو الاقتصادي.

الإمارات أرض
الفرص ومقصد المواهب

تزخر الإمارات بالفرص بفضل بنيتها التحتية السريعة التطور وسياساتها الصديقة للمستثمر واستقرارها السياسي، من هنا تعتبرالدولة أرض الفرص ووجهة جاذبة للمواهب والمهنيين.

و تساهم الخطط والسياسات التي أقرتها الدولة والمتعلّقة بتأشيرات الدخول بجذب المواهب والقطاعات الجديدة إلى الإمارات، كما ستساهم في نموّ الاقتصاد الوطني وتطويره، وليس فحسب في ما يتعلق بالوظائف الرقمية، فبناء اقتصاد قائم على المعرفة يشكّل أولوية بالنسبة للدولة وتأشيرة الدخول الصالحة لعشر سنوات ستشجّع المستثمرين والعلماء على المجيء إليها، وسيكون لهذه التدابير أثر ممتاز لناحية تطوير القوة العاملة الإماراتية وجعلها أكثر مهارة وتنافسية على الصعيد العالمي.

إشادات عالمية

ولاقت القرارات الصادرة مؤخراً والمرتبطة بتأشيرات الدخول والإقامات والعمال اشادات اقليمية وعالمية، حيث أعلن مجلس الوزراء مؤخراً عن تسهيلات جديدة تطال تأشيرات الدخول وتمنح الباحثين عن عمل وغير المقيمين مهل إقامة أطول.

كما طرح المجلس خطة تأمين جديدة تستهدف العمال الأجانب وتسهّل على أرباب العمل ممارسة نشاطهم وتوظيف المواهب. ووافق مجلس الوزراء على منح تأشيرة صالحة لمدة 6 أشهر للباحثين عن عمل الذين مكثوا في الدولة لفترة أطول من مدة صلاحية تأشيرتهم ويرغبون في العمل فيها، ولفت مطر إلى أن تأشيرة الدخول المؤقتة سترسّخ مكانة الإمارات كأرض الفرص الوافرة وكوجهة تجتذب المواهب والمهنيين.

كما وافقت الإمارات على نظام تمنح بموجبه إقامة صالحة لمدة 10 سنوات للمستثمرين والمتخصصين، وأعلنت عن تخفيض تكاليف تأشيرات العمل الحر في بعض المناطق الحرة.

خطط طموحة

وباتت الإمارات مركزاً مزدهراً للأعمال، فقد أتاحت لها رؤيتها القائمة على بناء اقتصاد غير

معتمد على النفط استثمار مزيد من الموارد من أجل تمكين قطاعات أساسية أخرى.

وبحسب دراسة حديثة أجرتها «لينكدإن»، شملت بعضاً من أسرع القطاعات نمواً في الإمارات خلال السنوات الـ15 الماضية قطاع المستشفيات والرعاية الصحية، والمأكولات والمشروبات، والتسويق والإعلان. لكنّ الوظائف الرقمية ستصبح في السنوات الـ15 المقبلة القطاعات الأسرع نمواً في الإمارات. في هذا السياق، تغيّر التكنولوجيات الناشئة تعريف الوظائف وتسلّط الضوء على الوظائف الرقمية.

و يلفت خبراء إلى أن الخطط الوطنية الطموحة مثل رؤية أبوظبي الاقتصادية 2030 تتطلب توحيد جهود المهنيين الماهرين العاملين في المجال الرقمي وتشكيلهم قوة عمل رقمية متكيّفة. ففي الوقت الراهن، تبرز ثغرة كبيرة بين العرض والطلب على الوظائف الرقمية في الإمارات والمنطقة ككلّ.

لكنّ القوانين الجديدة المتعلقة بتأشيرات الدخول ستتيح لمزيد من المواهب الدولية دخول السوق وتولّي هذه الأدوار التي تتطلب مهارة عالية. وبحسب بحث أجرته "لينكدإن و &Strategy، يزاول المغتربون حالياً معظم الوظائف الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي، إذ يفضّل المواطنون المحليون الخيارات المهنية الأكثر تقليدية كتلك المرتبطة بالأعمال والاقتصاد والقطاع العام.

سياسات جديدة

وتشير التقديرات إلى أنّ دول مجلس التعاون الخليجي ستوجِد أكثر من مليون وظيفة رقمية بحلول عام 2025 يمكن أن تزاولها مواهب من المغتربين والمواطنين المحليين، وسيكون للسياسات الجديدة المتعلقة بتأشيرات العمل الحرّ أثر إيجابي على القوة العاملة المحلية.

ففي الإمارات يكثر أصحاب الأعمال الحرة ومن شأن هذه القوانين الجديدة أن تساهم في

تطوير المواهب الوطنية وتزويد الشباب بمهارات الذكاء الاصطناعي من أهم الأولويات

نموّ هذا القطاع. فهم يشكّلون نسبة كبيرة من القوة العاملة في أسواق أخرى، إذ تحتضن الولايات المتحدة على سبيل المثال أكثر من 53 مليون صاحب عمل حرّ، أي 34% من القوة العاملة، داعياً إلى عدم الاستهانة بمساهمة أصحاب العمل الحر في الاقتصاد، ولا سيما العاملون منهم في القطاع الرقمي. فالتوظيف الرقمي يسهّل العمل عن بعد من خلال بنية تحتية تدعم أصحاب العمل الحر وترتيبات عمل مرنة.

وجهة الابتكار الأولى

وعززت الإمارات ريادتها في المنطقة بوصفها المركز الرئيس للتكنولوجيا والابتكار وفقاً لتقرير نشره المنتدى الاقتصادي العالمي بعنوان «أكثر وجهات الابتكار حيوية في العالم العربي». ففي 2017 اجتذبت بيئة الإمارات الخاصة بريادة الأعمال والشركات الناشئة اهتماماً عالمياً من خلال شراء موقع «سوق. كوم» وهو منصة تجارية محلية إلكترونية بواسطة «أمازون» بقيمة بين 650-700 مليون دولار.

ولم تعد هذه حالة معزولة، حيث كثفت الدولة بشكل كبير استثمارات الأسهم في شركات التكنولوجيا لترتفع من 100 مليون دولار في 2014 إلى 1.7 مليار دولار عام 2016. وأضاف التقرير أن العولمة والتكنولوجيا غيّرت

> تساهم الخطط والسياسات التي أقرتها الدولة بجذب المواهب إلى القطاعات الجديدة

صناعات بأكملها ومن المتوقع أن يتسارع هذا الاتجاه مع وتيرة التقدم التكنولوجي وهذا يدفع العديد من البلدان إلى إعادة التفكير في نموذجها الاقتصادي،.

تطوير المواهب

أكد معالي عمر بن سلطان العلماء وزير دولة للذكاء الاصطناعي نائب العضو المنتدب لمؤسسة دبي للمستقبل، أن تطوير المواهب الوطنية وتزويد الشباب بمهارات الذكاء الاصطناعي من أهم أولويات حكومة دولة الإمارات واستراتيجياتها التي تركز على بناء المستقبل والارتقاء بمكانة الدولة على مستوى العالم.

وقال معاليه ان الذكاء الاصطناعي بوابة لبناء المستقبل واستشراف ملامحه، ودولة الإمارات سباقة في توظيف تقنياته واستكشاف آفاقه انطلاقاً من حرصها على مواصلة مسيرة التنمية الشاملة وتحقيق المركز الأول عالمياً في كافة المجالات.

وأضاف ان مخيم الإمارات للذكاء الاصطناعي يجسد منصة تعليمية وتطويرية للشباب ويبرز أهمية توافق جهود الجهات الحكومية والتربوية والخاصة بما يحقق أهداف استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي ويدعم التوجهات الاستراتيجية لدولة الإمارات في هذا المجال.

تطوير الكوادر الوطنية

أكّد مجلس الإمارات للذكاء الاصطناعي والتعاملات الرقمية أهمية تطوير الكوادر الوطنية واستقطاب العقول العالمية في مجال البيانات لتحقيق أهداف استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي واستراتيجية الإمارات للتعاملات الرقمية وفق رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، بأن تكون دولة الإمارات من أفضل دول العالم تقدماً وجاهزيةً لتغيرات المستقبل عبر توفير البنية التحتية الرقمية الأكثر تطوراً على مستوى العالم. جاء ذلك خلال الاجتماع الثالث لمجلس الإمارات للذكاء الاصطناعي والتعاملات الرقمية الذي استضافته دائرة الحكومة الإلكترونية بالشارقة، وانعقد برئاسة معالي عمر سلطان العلماء، وزير الدولة للذكاء الاصطناعي، تم خلاله الإعلان عن الأعضاء الجدد والتسمية الجديدة للمجلس التي اعتمدها مجلس الوزراء مؤخراً.

> بناء المستقبل والارتقاء بمكانة الدولة على مستوى العالم

ركيزة رئيسة

وأكّد معالي عمر سلطان العلماء أن المجلس يهدف إلى تكثيف الجهود الوطنية وتعزيز استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعاملات الرقمية وتوظيفها بالشكل الأمثل، وتشجيع تبادل المعرفة والخبرة واستقطاب المواهب العالمية والوطنية، إضافة إلى اقتراح السياسات التي من شأنها خلق بيئة محفزة على الابتكار والبحث، وتشجيع الدراسات والأبحاث المتقدمة والتخصصية في مختلف مجالات الذكاء الاصطناعي والتعاملات الرقمية.

وأضاف ان دولة الإمارات كانت سبّاقة في إدراك أهمية تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعاملات الرقمية باعتبارها الركائز الرئيسة لمستقبل منظومة العمل الحكومي والخدمي والعلمي في الدولة والعالم. وسنواصل العمل في هذا المجلس لتوفير آلية متطورة وبنية تحتية مناسبة لمواصلة الارتقاء بمكانة دولة الإمارات في مجال توظيف التقنيات الحديثة بالتعاون والتنسيق مع جميع الجهات المعنية».

لجان داعمة

وناقش أعضاء مجلس الإمارات للذكاء الاصطناعي في اجتماعهم الثالث أبرز المبادرات والخطط المستقبلية وأهم أهداف اللجان الداعمة لعمل المجلس بما في ذلك لجنة البيانات التي تتمثل مهمتها الرئيسة في تحديد التحديات الرئيسة التي سيتم مواجهتها في جمع البيانات الخاصة بالذكاء الاصطناعي والتعاملات الرقمية، ورفع التوصيات لتوحيد معايير وجمع وجرد البيانات، وتصميم وتنظيم الدورات المتخصصة، وإدراج سياسات ونظم ومعايير جميع البيانات.

> **الذكاء الاصطناعي بوابة لبناء المستقبل واستشراف ملامحه**

واستعرض المجلس أيضاً أبرز مهام لجنة الأمن السيبراني وإدارة المخاطر التي تختص في إبداء المشورة التقنية واقتراح المبادرات لنشر المعرفة ورفع التوصيات والمقترحات وإجراء مسح لتوثيق نقاط الضعف والتهديدات الأمنية والحفاظ على سجل موحد وحديث، والتأكد من فاعلية عمل أنظمة الحماية المتعلقة بالأمن السيبراني. سيقوم مجلس الإمارات للذكاء الاصطناعي والتعاملات الرقمية بنشر دليل للذكاء الاصطناعي والتعاملات الرقمية في المرحلة المقبلة، وسيتم الإفصاح عن التعريف المعتمد من قبل المجلس وفوائد ومخاطر استخداماتها وكيفية تخطي التحديات.

الإمارات قبلة المستثمرين الاقليميين والدوليين

تحرص كافة الجهات المختصة في دولة الامارات من القطاعين العام والخاص على توفير البيئة الاستثمارية الجاذبة للمستمثرين الاقليمين والدوليين ،وبفضل مناخها الاستثماري الجاذب الذي تدعمه عوامل ومحفزات راسخة منها الامن والاستقرار وتشريعات اقتصادية مرنة وعصرية وبنية تحتية حديثة ومتطورة وفرص اتثمارية غيرمحدودة في مختلف القطاعات وغيرها الكثير من المحفزات ،بفضل كل ذلك وسواه تحولت الامارات الى قبلة مفضلة للمستثمرين من مختلف دول العالم و هذا ما تؤكده الارقام وما تعكس التقارير الدولية المتخصصة التي ترصد مناخ الاستثمار في دول العالم.

في هذا السياق أفاد تقرير نشرته مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر«إف دي اي انتليجانس»، الذي يصدر عن مؤسسة فايننشال تايمز اللندنية بأن الإمارات جاءت في المرتبة الثالثة على مستوى دول العالم من حيث تلقي الاستثمار الأجنبي المباشر باستقطابها نحو 100 مشروع وارد.

وعلى المستوى العالمي حّلت الإمارات في المركز 15 في مؤشر أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في المشاريع الجديدة 2017 الذي ضم 50 دولة، برصيد 4.74 نقاط، مستقطبة 301 مشروع في الاستثمار الأجنبي المباشر في 2017، وهو خامس أعلى رقم في العالم في عدد المشاريع بعد كل من المكسيك(457) إسبانيا(389)،

مناخ الاستثمار بالدولة يتميز بتوافر العديد من عوامل الجذب التي مكنتها من حجز مكانة رائدة في قائمة الدول الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية

وسنغافورة (359)، وبولندا(342)، فيما حلت الدولة في المركز الثاني على مستوى الشرق الأوسط بعد البحرين.

وتفوقت الإمارات في المؤشر على دول عريقة مثل لوكسمبورغ (17) ورومانيا(18) وجورجيا(19)، وإيرلندا(22) وهونغ كونغ(29) وفنلندا(28) والمملكة المتحدة(41)، والدنمارك (42). وكشفت الدراسة التي أجرتها المؤسسة عن البلدان التي تتفوق في حجمها، عندما يتعلق الأمر بتوليد الاستثمار الأجنبي المباشر فمن بين 92 موقعاً للاستثمار الأجنبي المباشر، تم تحليلها في مؤشر أداء الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2017 في المشاريع الجديدة، سجل 67 موقعاً أعلى من 1، بينما كان 25 موقعاً أقل من 1.

وتشير الدرجة 1 إلى أن حصة البلد من الاستثمار الأجنبي العالمي المباشر في المشاريع الجديدة الواردة تتطابق مع حصته النسبية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وتشير درجة أكبر من 1 إلى وجود حصة أكبر، مما يشير إليه الناتج المحلي الإجمالي، بينما تشير درجة أقل من 1 إلى حصة أصغر.

وتصدرت موزمبيق المؤشر حيث احتلت الدولة الواقعة في جنوب شرق أفريقيا المرتبة الأولى في الدراسة السنوية من قبل «إف دي اي انتليجنس»وهي قسم البيانات في صحيفة فايننشال تايمز، والتي تعتبر مجلة الاستثمار الأجنبي المباشر جزءاً منها وسجلت موزمبيق 12.64 في المؤشر تليها صربيا 11.6 في المرتبة الثانية، وكمبوديا 9.61 في المرتبة الثالثة.

محفزات ضخمة

وفّرت الإمارات 16 محفزاً ساهمت في مجملها بالإنجازات التي حققتها على صعيد استمرار جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات الماضية، وذلك بحسب الرصد الرقمي لمؤشر حركة نشاط الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة للدولة مع نهاية العام 2017.

وأسهم ذلك في جذب الدولة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث ارتفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 9.6 مليارات دولار عام 2012 إلى 10.4 مليارات دولار عام 2017 بمتوسط نمو سنوي نسبته 1.6%، فيما تطور إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمية من 80.6 مليار دولار عام 2012 إلى نحو 130 مليار دولار نهاية العام 2017.

الإمارات الثالثة عالمياً في استقبال الاستثمار الأجنبي المباشر باستقطابها نحو 100 مشروع وارد

ويأتي في مقدمة محفزات الجذب التي وفرتها الإمارات للاستثمارات الأجنبية المباشرة المرافق الحديثة المتطورة للبنية التحتية المادية والاجتماعية

عوامل

وإضافة إلى عوامل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني والموقع الجغرافي المتميز وتبني آليات المنافسة الحرة والسوق المفتوحة وتشجيع القطاع الخاص، فإن مناخ الاستثمار بالدولة يتميز بتوافر العديد من عوامل الجذب الأخرى التي مكنتها من حجز مكانة رائدة في قائمة الدول الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية ضمن مؤشرات المؤسسات العالمية المتخصصة في هذا المجال.

حلّت الإمارات في المركز 15 عالمياً في مؤشر أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في المشاريع الجديدة 2017

وفق أرقى المعايير والمواصفات العالمية، وذلك إلى جانب حزمة القوانين والتشريعات العصرية التي تتماشى والمتغيرات والمستجدات العالمية التي توفر المناخ المالي لقطاع الأعمال لتسهيل أداء دوره في التنمية الشاملة.

كما تشمل قائمة المحفزات أيضاً حرية حركة رأس المال بشكل عام ضمن أفضل الممارسات المعمول بها عالمياً، علاوة على تفعيل الحكومة الذكية على مدار الساعة ووضوح وشفافية السياسات واللوائح والنظم والقوانين والتطبيق الأمثل لها مدعومة بتوافر عناصر الإفصاح والشفافية والمساءلة.

مناطق حرة

ونجحت الدولة في توفير المناطق الصناعية والحرة التي تتمتع بكافة التسهيلات والامتيازات لجاذب الشركات العالمية والأسواق المالية المتطورة والأنظمة الحديثة للتعليم العام والجامعي والفني لتوفير كوادر وطنية متميزة في سوق العمل.

كما تتوافر في الإمارات المرافق الصحية الحديثة التي تقدم أفضل الخدمات الصحية. كما أن ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج وارتفاع القدرة الشرائية للمواطنين والمقيمين تعد من أهم المحفزات الجاذبة لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدولة.

وجهة للاستثمارات التقنية

تواصل الإمارات استقطاب قدر متزايد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر مجموعة متنوعة من القطاعات، إلا أن قطاع التقنية قد ظهر على نحو بارز خلال السنوات الأخيرة حسبما أكد تقرير لموقع «ليكسولوجي» الشبكي البريطاني مؤخرا.

وأكد التقرير أن الوقت الراهن يعد رائعاً ومثالياً لشركات التقنية العالمية كي تعمل في

ارتفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 9.6 مليارات دولار عام 2012 إلى 10.4 مليارات دولار عام 2017

الإمارات، حيث يتوافر أمامها عدد هائل من الفرص لتصبح مستثمراً أجنبياً في الدولة، وخاصة بعد التعديلات التي أعلنت عنها الدولة أخيراً بشأن قواعد ملكية الشركات الأجنبية العاملة بها.

وأضاف أنه بعد تطبيق التعديلات سيصبح المستثمرون الأجانب بالإمارات في موضع قوة يتيح لهم استثمار مبالغ هائلة في قطاع التقنية وهم مطمئنون بشأن امتلاكهم لشركاتهم.

وأوضح أن الاستثمار في شركات التقنية الصغيرة والمتوسطة في دبي استأثر بنحو 60% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارة خلال 2017 وفقاً للبيانات الواردة في تقرير «مرصد دبي للاستثمار الأجنبي المباشر.»

التأسيس لاقـــتصاد رقمي قوي وفاعل

المهارات الرقمية.. تعزز اقتصاد الإمارات

يعتبر التحول الرقمي وريـادة الأعمـال من الدعائم الرئيسية التي تسهم في إعادة التوازن للاقتصاد المحلي وتعزيز النمو عبر مختلف القطاعات، إضافة إلى خلق فرص عمل جديدة لعدد كبير من الشباب في المستقبل. وقبل سنوات عدة كانت التكنولوجيا أحد قطاعات الأعمال القائمة بذاتها، إلا أنها تشكل اليوم العمود الفقري لمختلف القطاعات حول العالم. وبالنظر إلى أن أكثر من نصف أنشطة العمل على مستوى العالم اليوم، هي سريعة التأثر وقابلة للتشغيل الآلي - الأتمتة - فقد باتت هناك حاجة ماسة لنموذج تعليمي جديد يقوم على تعزيز المهارات الرقمية والبرمجية.

وتتخذ حكومة الإمـارات خطوات ملموسة لتأسيس اقتصاد رقمي قـوي والاستفادة من الإيجابيات والفوائد التي يوفرها التحول الرقمي، مستفيدةً من تاريخها العريق وسجلها الحافل بإطلاق المبـادرات التي تشجع على الابتكار، وقـد مهدت مبـادرة مؤسسة دبي للمستقبل (مليون مبرمج عربي) الطريق للمضي قدماً في هذا الاتجاه.

> تعد الإمارات من بين أكثر الدول تطوراً في مجال التكنولوجيا وتبني التقنيات الحديثة

> تمتلك الإمارات واحدة من أعلى معدلات انتشار الهواتف الذكية مقارنة مع عدد السكان بنسبة تتعدى 100%

و يعد الاقـتـصـاد الـرقـمـي فـي الامـــارات و المنطقة بإمكانات هائلة، إضـافـة إلـى تمتع جيل الشباب بمهارات وخبرات رقمية كبيرة، فضلاً عن أن هناك فرصاً هائلة للاستفادة من عوائد ديموغرافية معززة رقمياً. وفي ظل هذه التحولات، ينبغي على شباب المستقبل ليس فقط دعـم المـبـادرات الحكومية المميزة كمبادرة دبي الذكية 2021 ومشروع الإمارات لاستكشاف المريخ وإنما أيضاً يحتاجون إلى تعزيز مشاريعهم وأعمالهم اليومية ومهاراتهم وخبراتهم المتنوعة. ومن أجل تعزيز مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة على الخريطة العالمية كمركز عالمي للتكنولوجيا والابتكار، ينبغي أن يكون العمل على تعزيز خبرات ومهارات الشباب الرقمية على رأس أجندتنا للمستقبل.

تبني التقنيات الحديثة

و تعد الإمارات من بين أكثر الدول تطوراً في مجال التكنولوجيا وتبني التقنيات الحديثة، و تمتلك الإمـارات واحـدة من أعلى معدلات

> **يعد الاقتصاد الرقمي في الامارات بإمكانات هائلة معززا بتمتع جيل الشباب بمهارات وخبرات رقمية كبيرة**

انتشار الهواتف الذكية مقارنة مع عدد السكان بنسبة تتعدى 100%. وصحيح أيضاً أن كل أفراد المجتمع، لا سيما الشباب، متحمسون ومهتمون باستخدام وتبني التقنيات الحديثة، إلا أن هذه الحقائق لا تلغي حاجتنا الماسة إلى تعزيز كفاءاتنا الرقمية والتكنولوجية. ويبدو المفهوم معقداً بعض الشيء، لكنه يعني استخدام برمجيات الحاسوب والتكنولوجيا لحل المشكلات التي يمكن أن تعترضنا والتفكير بأفق أبعد من مجرد استخدام التكنولوجيا الاستهلاكية لإيجاد فهم حقيقي وجوهري للوظائف التي تقدمها هذه التكنولوجيا.

التفكير الحوسبي

إن خلق بيئة للتفكير الحوسبي، سيساعد على تطوير عقليات متقدمة تؤدي بدورها إلى تحفيز التفكير النقدي. وسيساهم ذلك بلا شك بتهيئة الشباب للتعلم وتطوير مهاراتهم في المستقبل. و يترتب على شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مهمة تمهيد الطريق لمحو الأمية الرقمية وتعزيز مهارات الشباب بطرقٍ وأشكالٍ، أولها: إنشاء بنية تحتية متطورة لدعم التحول الرقمي، ثانياً: تعزيز الأجندة الخاصة بخلق فرص العمل. و تعزيز البنية التحتية ودعم الرؤى طويلة الأمد لتعزيز أجندة الاقتصاد الرقمي لدولة الإمارات.

و تعتبر منصة دبي الذكية العمود الفقري الرقمي لمشروع المدينة الذكية. وتعمل هذه المنصة المتطورة على توحيد البنية التحتية الرقمية للمدينة إضافة إلى البيانات المشتركة والمفتوحة لتوفير خدمات وتطبيقات ذكية يستفيد منها كل سكان وزوار المدينة.

يسهم الاقتصاد الرقمي بنسبة 4.3% من الناتج المحلي

و ينمو الاقتصاد الرقمي أضعاف نمو قطاعات الاقتصاد التقليدي في دولة الإمارات، مشيراً إلى أن الإمارات في طليعة الدول التي تستثمر في تحديث وتطوير البنية التحتية الخاصة بالاقتصاد الرقمي.

> **تتخذ حكومة الإمارات خطوات ملموسة لتأسيس اقتصاد رقمي قوي والاستفادة من الإيجابيات والفوائد التي يوفرها التحول الرقمي**

تعزيز دور الشباب

و سيسهم تعزيز الاقتصاد الرقمي في منظومة الاقتصاد الوطني بالدولة في تعزيز دور الشباب المواطنين في تشكيل العصر الرقمي للاقتصاد الإماراتي، معتمدين في ذلك على إبداعاتهم في مجال التكنولوجيا والإنترنت والعالم الرقمي، وذلك في ظل التحول الرقمي الكبير للخدمات الحكومية، بما يجعلها في المركز الأول في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

ويسهم المواطنين في قيادة التحول الرقمي في الدولة مع معدلات استخدام للهواتف الذكية تصل إلى نسبة 100%، ووسائل التواصل الاجتماعي بنسبة تزيد على 70%، وهي معدلات تتجاوز مثيلاتها في الولايات المتحدة نفسها، كما ان شركات القطاع الخاص تحرص على أن تحذو حذو الحكومة في الاستفادة من التحول الرقمي لخدماتها.

> **الإمارات في طليعة الدول التي تستثمر في تحديث وتطوير البنية التحتية الخاصة بالاقتصاد الرقمي**

و ترتكز الخطط الاستراتيجية للاقتصاد الوطني بشكل رئيس على الاقتصاد الرقمي، باعتباره يسهم في إيجاد فرص حقيقية للاستثمار الأجنبي المباشر، واحتلت الإمارات المرتبة الأولى دولياً في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكفاءة الحكومة، وفي تغطية شبكة الهاتف النقال من حيث النسبة المئوية للسكان.

إسهام الاقتصاد الرقمي

و كشفت دراسة "تعزيز الاقتصاد الرقمي في الإمارات" أن الاقتصاد الرقمي في الدولة يسهم بنسبة 4.3% من الناتج المحلي الإجمالي، وسط توقعات بأن تزيد هذه النسبة بشكل كبير خلال الفترة المقبلة.

وأظهرت الدراسة أن 40% من سكان الإمارات يستخدمون الخدمات الرقمية الحكومية أكثر من مرة في الأسبوع، في حين أن نوعية الخدمات الرقمية الحكومية تختلف باختلاف الإمارة، مبينة أنه تم تحديد ثلاث فرص رئيسة لتحسين هذه الخدمات، وهي: تطوير بوابة شاملة «نافذة واحدة» للخدمات، وتصميم الخدمات بما يتناسب مع احتياجات المستخدمين، وزيادة استخدام الخدمات التي تقودها البيانات المفتوحة، والتي يتم تطويرها بالشراكة مع القطاع الخاص.

> **40% من سكان الإمارات يستخدمون الخدمات الرقمية الحكومية أكثر من مرة في الأسبوع**

التجارة الإلكترونية

وحول قطاع التجزئة، أوضحت الدراسة أن التجارة الإلكترونية في الدولة تنمو بسرعة، وتلعب دوراً كبيراً في توسيع المبيعات، في الوقت الذي أخذت فيه مبيعات التجزئة التقليدية في الدولة بالتباطؤ.

وفي ما يتعلق بالخدمات المالية، أكدت الدراسة أن هناك تحسناً في تجربة المستخدم الرقمي، حيث بدأت البنوك والمصارف الإماراتية في الاستثمار بالخدمات المصرفية الرقمية، في ظل التوجه الملحوظ بزيادة الاعتماد على التجارة الإلكترونية والمدفوعات الرقمية.

وطالبت الدراسة بتكثيف برامج الأمن الإلكتروني من أجل حماية للمستهلكين، ودعم بناء الثقة والسلامة بشكل ملائم، خصوصاً في ظل أهمية استمرار البنوك والمصارف في تقديم معاملات القطاع الخاص رقمياً عبر معاملات بطاقات الائتمان.

السعادة محور التنمية في الإمارات

استطاعت القيادة الرشيدة لدولة الإمارات توفير مقومات الحياة الكريمة السعيدة، وسعت جاهدة لتحقيق السعادة لكل من يعيش على أرض هذا الوطن. وقد حققت الإمارات إنجازات عديدة وما زالت في جميع المجالات. فقد تم تحقيق الكثير من الإنجازات في الاقتصاد والتعليم والصحة والترفيه، والأمن، ودعم الشباب. وطالما تصدرت الإمارات عربياً قائمة مؤشر السعادة العالمي. ومعايير السعادة في دولتنا لا ترتبط بالثروة، ولكنها كما قرر شعب الإمارات ترتبط أيضاً بالرضا عن الأداء الحكومي، والتجانس الاجتماعي والتقدم والازدهار، وهذا هو الهدف الحقيقي من إنشاء وزارة للسعادة.

لقد قطعت الإمارات شوطاً طويلاً في إسعاد شعبها قبل استحداث وزارة للسعادة بأعوام طويلة، حيث أطلقت استراتيجية التنمية، والرؤية الاقتصادية لعام 2030 لتكون نهجاً لكل

> **الإمارات واحدة من أهم الدول التي اتخذت تدابير لضبط سياساتها وخططها التنموية وفقاً لمؤشرات السعادة**

الوزارات والجهات الاتحادية للعمل على إسعاد الشعب وراحته في جميع المجالات.

ممارسة عملية

أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، أن دولة الإمارات حوّلت السعادة والإيجابية وجودة الحياة إلى ممارسة عملية، في القطاعات كافة، وثقافة مجتمع نبني عليها الأجيال.

وقال سموه في 19 مارس 2018 خلال تكريم 60 من خريجي الدفعة الثانية من الرؤساء التنفيذيين للسعادة والإيجابية، إن إعداد أجيال من القادة القادرين على إحداث التغيير الإيجابي في الحكومة والمجتمع، توجه رئيس لدولة الإمارات، في تمكين الإنسان، وتطوير قدراته وإمكاناته، ليشارك بفاعلية في تحقيق رؤانا المستقبلية، مؤكداً سموه أن للرؤساء التنفيذيين دوراً مهماً، وعلى عاتقهم مسؤولية تفعيل السعادة وجودة الحياة ونشر هذه الثقافة في جهاتهم، وجعلها ممارسة عملية يومية، سواء مع المتعاملين، أو الموظفين، أو المجتمع.

وأضاف سموه أن «حكومة دولة الإمارات أسست لنماذج جديدة في بناء القدرات، وتأهيل القيادات التي ستعمل على تطوير مسيرة العمل الحكومي، والانتقال بمستويات السعادة وجودة حياة المجتمع إلى أبعاد جديدة.. نؤمن بأن بناء القدرات في مجال السعادة والإيجابية وجودة الحياة عامل مهم وأساسي في نشر الثقافة والوعي، وممارستها بشكل عملي في الجهات الحكومية كافة».

وقال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم «نثق بقدرات وإمكانات كوادرنا

الوطنية، وننتظر من الرؤساء التنفيذيين للسعادة والإيجابية تحقيق مستهدفات رؤية الإمارات 2021، وتوجهات (مئوية الإمارات 2071)، لتكون الإمارات أفضل دولة، وشعبها أسعد الشعوب في العالم».

التنمية ومؤشرات السعادة

وأكد المنتدى الاقتصادي العالمي أن الإمارات واحدة من بضع دول تُعَدُّ على أصابع اليد بدأت فعلياً في اتخاذ تدابير من شأنها ضبط سياساتها وخططها التنموية وفقاً لمؤشرات السعادة.

وأضاف المنتدى أن دولاً ومُدُناً عديدة قد أطلقت مؤشرات السعادة، إلا أن الإمارات كانت رائدة في تطبيق هذه المؤشرات بصورة عملية من أجل إسعاد شعبها.

جاء ذلك في سياق تقرير عن المدن والمجتمعات السعيدة نشره المنتدى أخيراً على موقعه الشبكي، تحت عنوان «كيف نبني مُدُناً أسعد؟».

وذكر التقرير أن الإمارات تستهدف السعادة، وأن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء

> **الإمارات رائدة في تطبيق مؤشرات السعادة بصورة عملية من أجل إسعاد شعبها**

حاكم دبي، رعاه الله، هو من يقود المساعي الرامية لتحقيق هذا الهدف.

وأضاف أن الإمارات بدأت هذه المساعي منذ ما يزيد على عامين عندما استحدثت في فبراير 2016 منصب وزير الدولة للسعادة. كما أطلقت الإمارات العام الماضي مجلس السعادة العالمي، الذي يضم مجموعة من الخبراء العالميين في شؤون السعادة، والمُكَلَّفين بإعداد تقرير سنوي عن أفضل الممارسات، وأبرز الإنجازات التي حققتها الحكومات في إسعاد شعوبها.

وأضاف التقرير أن الإمارات استحدثت في 2016 أيضاً منصب وزير الدولة للتسامح، بغرض بناء أمة أكثر احتواءً لكل الثقافات، على نحو يعكس التنوع العرقي والديني لسكانها، وكما ورد في أحد أهداف المنصب «استئصال التعصب الأيديولوجي والثقافي والديني من المجتمع».

وأفاد التقرير بأن الإمارات مُصَنَّفَة الآن ضمن أسعد 20 دولة على مستوى العالم، وفقاً لأحدث إصدار من تقرير السعادة العالمي، وأن الإمارات تسعى لزيادة مستوى السعادة بين شعبها كهدف رئيس على مدى السنوات الخمس المقبلة وجزء من أجندتها الوطنية.

وذكر التقرير أنه بينما لا تمتلك كل الأمم الموارد لبلوغ المستوى نفسه الذي بلغته الإمارات في إسعاد شعوبها، فإن الزيادة الكبيرة المتوقعة في النمو العمراني حول العالم تتيح فرصة هائلة للحكومات والشركات الخاصة ومؤسسات المجتمع المدني للاقتداء بالنموذج الذي قدمته الإمارات في مبادراتها التي تركز على إسعاد المدن والمجتمعات.

وتحدث التقرير عن دبي، وقال إنها نجحت في اعتلاء صدارة المدن المبتكرة، حيث استطاعت من خلال ابتكاراتها تأكيد مكانتها كمدينة ذكية، وتدعم هذه الابتكارات مساعي دبي لبلوغ هدفها الأسمى المتمثل في أن تصبح مدينة سعيدة. وذكر التقرير أن دبي لديها الآن مراكز لسعادة المواطنين تعمل على تسهيل الخدمات الحكومية، وتعكس كرم الضيافة الإماراتي التقليدي.

وأضاف التقرير أن القادة الحكوميين في دبي يخضعون لتدريبات على السعادة والإيجابية، كما أن هناك حالياً تقييمات رقمية تُجرَى في دبي لكيفية تقديم الخدمات الحكومية للمتعاملين في صورة وجه مبتسم، وجه جاد، أو وجه عابس، حيث يتم تجميع هذه التقييمات وتحديثها وإرسالها في الزمن الفعلي عبر لوحة إلى كل وزير حكومي لإجراء التقييم بصفة يومية.

> **الإمارات استحدثت في فبراير 2016 منصب وزير الدولة للسعادة كما أطلقت العام الماضي مجلس السعادة العالمي**

"الإمارات مُصَنّفَة الآن ضمن أسعد 20 دولة على مستوى العالم وفقاً لأحدث إصدار من تقرير السعادة العالمي

السعادة والأجندة الوطنية

وتولي دولة الإمارات أهمية كبرى لتحقيق سعادة الأفراد والمجتمع، وتعتبر ذلك من أولوياتها، وتحرص على توفير الرخاء والرفاهية، والاستقرار لشعبها والمقيمين على أرضها. وتحتل الدولة المرتبة الأولى عربياً في مؤشر السعادة العالمي 2017، والمرتبة 21 على مستوى العالم كأسعد الشعوب.

ووفقاً لجدول المؤشرات الوطنية "مجتمع متلاحم محافظ على هويته"، تهدف حكومة دولة الإمارات بأن تكون ضمن أفضل خمس في العالم بحلول 2021، وذلك وفقاً لمؤشر السعادة العالمي.

البرنامج الوطني للسعادة والإيجابية

يضم البرنامج الوطني للسعادة والايجابية الذي اطلق في العام 2016 مجموعة من السياسات، والبرامج، والمبادرات، والخدمات التي تعزز من أنماط الحياة الإيجابية، بالإضافة إلى خطة لتطوير مؤشر السعادة، وقياس رضا الأفراد.

ويتكون البرنامج من ثلاثة محاور رئيسية هي: تضمين السعادة والإيجابية في سياسات، وبرامج وخدمات الجهات الحكومية كافة، وبيئة العمل فيها ،و ترسيخ قيم الإيجابية والسعادة، باعتبارها أسلوب حياة في مجتمع دولة الإمارات ،و تطوير مقاييس وأدوات لقياس السعادة في مجتمع دولة الإمارات.

ويشمل البرنامج المواطنين والمقيمين والزوار، كما يشجع القطاعين العام والخاص على طرح، وتوصية وتبني مبادرات وخطط تحقق الأهداف المنشودة للسعادة.

واطلق البرنامج مبادرات تتعلق بنشر المحتوى العلمي والثقافي الخاص بالسعادة، من مؤلفات ومطبوعات وكتب تخصصية، وتشجيع القراءة في هذا المجال لتنمية الوعي بأهمية الإيجابية والسعادة كأسلوب حياة متكامل، ونشر الوعي بمصادر السعادة، والعادات التي تسهم في سعادة الناس والمجتمعات.

الميثاق الوطني للسعادة والإيجابية

و في 20 مارس 2016، اعتمد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، البرنامج الوطني للسعادة والإيجابية الذي يخدم كميثاق وطني للسعادة. كما اعتمد سموه عدة مبادرات تهدف إلى خلق بيئة عمل سعيدة ومنتجة في المكاتب الحكومية الاتحادية، التزاماً بخلق البيئة الأسعد لمجتمع دولة الإمارات.

"تسعى الإمارات لزيادة مستوى السعادة بين شعبها كهدف رئيس على مدى السنوات الخمس المقبلة وجزء من أجندتها الوطنية

ويهدف الميثاق إلى ترسيخ مفهوم السعادة والإيجابية من منظور دولة الإمارات، ويحدد التزام الدولة تجاه المجتمع في تحقيق السعادة والإيجابية، وأن تكون الدولة مركزاً ووجهة عالمية لذلك، وستعمل الجهات الحكومية على تحقيق ما ورد في هذا الميثاق على أفضل وجه.

وقد اطلقت مبادرات كثيرة لتكريس السعادة والايجابية و تحقيق بيئة عمل سعيدة ومن اهمها:

تعيين رؤساء تنفيذيين للسعادة والإيجابية ،وتأسيس مجالس للسعادة والإيجابية لدى الجهات الاتحادية.

تخصيص أوقات لأنشطة السعادة والإيجابية في الجهات الاتحادية ،تأسيس مكاتب الإيجابية والسعادة.

تعديل مسمى مراكز خدمة المتعاملين إلى مراكز سعادة المتعاملين ،وقياس سعادة المتعاملين من خلال مؤشرات خاصة سنوية، واستطلاعات للرأي وتقارير، وتبني نموذج قياسي للسعادة والإيجابية المؤسسية لدى كافة الجهات الحكومية.

حزمة المبادرات والحوافز تهيأ اقتصادنا الوطني لانطلاقة جديدة

يتوقع ان يشهد اقتصادنا الوطني انطلاقة جديدة في ظل المبادرات النوعية، وحزم الحوافز الاقتصادية غير المسبوقة التي أقرتها قبل مدة قصيرةالحكومة الاتحادية والحكومات المحلية، خاصة حكومتي دبي وأبوظبي، وكان أبرزها قرارات مجلس الوزراء بشأن التملك الكامل للمستثمرين الأجانب، وكذلك منظومة التأشيرات الجديدة، والتي تمتد لعشر سنوات للكفاءات وأصحاب المهارات، وأيضاً القرارات المتعلقة بتجميد رسوم مشروعات الأعمال، وأخيراً القرارات الخاصة برد الضمان المصرفي.

و تهدف هذه الإجراءات التحفيزية، إلى الحفاظ على تنافسية الإمـارات، باعتبارها الوجهة الرئيسة للفرص والأعمال والاستثمارات في المنطقة، ما يعني أن اقتصاد الإمارات يتجه بكل قوة نحو العالمية. وقد تميزت حزم الحوافز بأنها شملت كل القطاعات الاقتصادية غير النفطية، التي تزداد مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للإمارات، لتصل إلى 70% نهاية العام الحالي، بنسبة 3.9%، مقابل 3.8% بنهاية 2017، كما صوبت أهدافها لتلبية كل متطلبات القطاع الخاص، عبر قرارات وإجراءات غير مسبوقة، لتذليل ممارسة الأعمـال، وخفض كلفتها، وتسخير كل الإمكانات لتيسير مزاولة الأنشطة التجارية والاستثمارية في كل المجالات. وتأتي أهمية هذه القرارات، بسبب الدور الحيوي الذي يحتله القطاع الخاص في اقتصاد الإمـارات حالياً، حيث ارتفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للإمارات إلى 60%، كما أنه يمثل عصب النشاط الاقتصادي في الإمارات.

مبادرات خلاقة

وقد أخذت الحكومة الاتحادية، برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، زمام مبادرات الحوافز في 28 فبراير الماضي، بإعلان قرار تجميد الرسوم الحكومية الاتحـاديـة، التي تشكل 30% من إيـرادات الحكومة لمدة ثلاث سنوات، رغم ما يمثله ذلك

> تهدف الإجراءات التحفيزية، إلى الحفاظ على تنافسية الإمارات باعتبارها الوجهة الرئيسة للفرص والأعمال والاستثمارات

من عبء حقيقي على الميزانية الاتحادية، حيث استهدف قرار تجميد الرسوم، إلى تحقيق 3 أهداف شملت: ترسيخ الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ودعم القطاعات الصناعية والتجارية، واستقطاب المزيد من الاستثمارات الخارجية.

كما اعتمدت الحكومة الاتحادية قرارات هي الأولى من نوعها، لكي تبقى الإمارات حاضنة للمبدعين، والوجهة الرئيسة للمستثمرين، واستقطاب الاستثمارات العالمية والمواهب الاستثنائية، وتمثلت هذه القرارات في تملك المستثمرين العالميين للشركات في الدولة بنسبة 100%، وتأشيرات إقامة للمستثمرين تصل إلى 10 أعوام، وتأشيرات إقامة تصل إلى 10 أعوام أيضاً للمتخصصين من أطباء ومهندسين، وتأشيرات إقامة لأسر المتخصصين وللطلاب المتفوقين.

ويتوقع مجتمع الأعمال، أن تسهم هذه القرارات في زيادة الاستثمارات الأجنبية في الإمارات بنسبة تتراوح بين 10% و15% خلال العام الحالي، لتؤكد استمرار ريادة الإمارات في جذب الاستثمارات الأجنبية في المنطقة، وأن تكون حاضنة لاستثمارات الشركات العالمية الكبرى، خاصة أن 25% من أكبر 500 شركة عالمية، تتخذ من الإمارات مقراً إقليمياً لها في الوقت الحالي، وليتزايد الرصيد التراكمي للاستثمارات الأجنبية في الإمارات لأكثر من 464 مليار درهم.

حوافز صخمة

وكانت دبي سباقة بإعلانها منتصف أبريل الماضي، لحزمة حوافز اقتصادية في دبي، شملت تخصيص 20% من مناقصات الحكومة للشركات الصغيرة والمتوسطة، واستحداث أنظمة سياحة العائلات بكلفة منخفضة عبر نظام «تايم شير»، وتطوير قانون الرهن العقاري، وإشراك الشركات العالمية في اتخاذ القرار الاقتصادي، عبر مجلس جديد لهم.

وحددت دبي 4 أهداف لحزمة الحوافز الاقتصادية، شملت دفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام لدبي، والبقاء على ريادة دبي كبيئة مشجعة وواعدة للمستثمرين، وتسخير كل الإمكانات لتسهيل مزاولة الأنشطة الاستثمارية دون تعقيد أو عراقيل، وخلق مناخ مثالي ومشجع للاستثمار، يخدم التنافسية العالمية التي تمتاز بها دبي.

وواصلت دبي طرح حزمها التحفيزية بأربعة قرارات، شملت: تخفيض رسم الأسواق الذي تفرضه بلدية دبي على المنشآت التجارية من

> تميزت حزم الحوافز بأنها شملت كل القطاعات الاقتصادية غير النفطية، التي تزداد مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للإمارات

5% إلى 2.5%، وإعفاء 19 رسماً معنياً بتصاريح أنشطة صناعات الطيران وهبوط الطائرات الخاصة، وإعفاء معاملات تسجيل العقارات من غرامة التأخير عن التسجيل ضمن 60 يوماً، والتي كانت تبلغ 4%، وعدم زيادة الرسوم المدرسية لجميع المدارس الخاصة في دبي للعام الدراسي 2018.

كما أعلنت أبوظبي عن حزمة حوافز غير مسبوقة، باستثمارات بلغت 50 مليار درهم خلال السنوات الثلاث المقبلة، تتضمن 14 مبادرة، أبرزها: إعفاءات كثيرة وفرص وظيفية لأكثر من عشرة آلاف مواطن ومجلس للمسرعات، وهدفت الحوافز إلى تسريع وتيرة مسيرة أبوظبي التنموية والاقتصادية، وتعزيز

القدرات التنافسية لشرائح القطاع الخاص، وتسهيل إجراءات ممارسة الأعمال وخفض كلفتها، وتيسير مزاولة الأنشطة التجارية والاستثمارية في كل المجالات، وحددت حكومة أبوظبي، 90 يوماً لوضع خطة تفصيلية للحزمة الاقتصادية.

وأعطت أبوظبي أهمية كبيرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، لدورها الكبير في الاقتصاد الوطني، وطبقاً لإحصاءات وزارة الاقتصاد، فإن عدد شركات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، في تزايد بشكل غير مسبوق، ليصل إلى 350 ألف شركة صغيرة ومتوسطة في الإمارات،

> **الحرص على تلبية كل متطلبات القطاع الخاص، عبر قرارات وإجراءات غير مسبوقة، لتذليل ممارسة الأعمال، وخفض كلفتها**

تصل مساهمتها في ناتج الإمارات إلى 60%، وتستحوذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة على 86% من حجم القوى العاملة في الدولة، وتبلغ نسبة الشركات المتوسطة والصغيرة من مجتمع الشركات في الدولة، نحو 94%، وتعمل 73% من الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع تجارة التجزئة، و16% في الخدمات، و11% في الصناعة، وحصلت هذه المشاريع الصغيرة على 93 مليار درهم كقروض مصرفية.

انطلاقة قوية

وأجمع مجتمع الأعمال، على أهمية القرارات التي اتخذتها الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية، مؤكدين أنها تشكل انطلاقة قوية للاقتصاد الوطني، وتحفيز نمو مجتمع الأعمال، وتنعش الحركة الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية. وأكد مجتمع الأعمال، أن الحوافز الجديدة ستجذب رؤوس الأموال الأجنبية، وتشجع المستثمرين الأجانب لمضاعفة استثماراتهم في الإمارات، وتفتح آفاقاً جديدة للشركات العالمية في الدخول للاستثمار في مجالات متنوعة، وذلك في ظل توافر البنية التحتية الصلبة، والقوانين والحوافز التي تشجع المستثمر على الدخول في الاستثمار بالإمارات، وبلا شك، ستسهم هذه الحوافز في زيادة الثقة لدى المستثمرين المحليين والأجانب.

وأكد المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية، على أهمية القرارات والمبادرات التحفيزية، لافتاً إلى الأهمية الكبرى لمبادرات تجميد الرسوم الحكومية الاتحادية لمدة ثلاث سنوات، وإلغاء ودراسة إلغاء الغرامات، وتقليص الرسوم، وإعادة تجديد الرخص المنتهية وغيرها.

> **تسخير كل الإمكانات لتيسير مزاولة الأنشطة التجارية والاستثمارية في كل المجالات**

ونوه الشحي بأهمية قرارات خفض الرسوم، مشيراً إلى إيجابيات التخفيض على قطاع الأعمال في الدولة، حيث يقلل تكاليف الأعمال، ويزيد من أرباح الشركات، ويدفعها لضخ أرباحها في استثمارات أخرى داخل الدولة. وأشار إلى أن الوزارة ترصد حالياً، مدى تخفيض الرسوم على أداء الشركات في الدولة، للتعرف إلى تأثير الرسوم بدقة على تكلفة الأعمال، ويستلزم ذلك التعرف إلى ميزانيات وأعمال الشركات قبل وبعد تخفيض الرسوم، وتحديد نسبة الخفض وغيرها.

و أكد الشحي ان الاقتصاد الوطني يواصل نموه بشكل جيد، وتتوقع تقارير عديدة، منها تقارير حديثة للمصرف المركزي، أن تنمو الأنشطة الاقتصادية غير النفطية من 3.8% إلى 3.9% خلال العام الجاري، وأن هناك تحسناً في أسعار النفط، كما تستمر جهود تنويع الاقتصاد بنجاح.

وأكد الشحي على تواصل الوزارة المستمر مع القطاع الخاص، للتعرف إلى احتياجاته بدقة والعمل لحلها، مشيراً إلى أن توجيهات معالي وزير الاقتصاد، تؤكد على ضرورة إشراك ممثلي القطاع الخاص في دراسة القوانين واللوائح الخاصة بهم، وتسعى الوزارة لحل ما يطرحونه من مشاكل تعوق عملهم.

مناخ استثماري فريد

بدوره، لفت جمال الجروان، الأمين العام لمجلس المستثمرين الإماراتيين في الخارج، إلى نقطة مهمة، وهي ضرورة الحفاظ على المكتسبات الاقتصادية التي حققتها الدولة، مشيراً إلى أن ما تحقق من إنجازات، يفوق الخيال، وأن الحكومة ماضية بقوة في تلبية احتياجات ومطالب القطاع الخاص، وهي تعمل على التواصل مع القطاع الخاص الوطني والأجنبي، لإيجاد الحلول لأية مشكلات، ولا بد أن يتولى القطاع الخاص مسؤوليته ودوره الوطني، وعليه أن يضاعف استثماراته، خاصة أن الاقتصاد الوطني الإماراتي يتمتع اليوم بمزايا كبيرة، أبرزها وجود حوافز قوية في قطاع الصناعة، وقوة أداء الصادرات، وتوفر سيولة قوية لدى البنوك، وأداء قوي للشركات، وبنية تحتية قوية، ونظام ضريبي فعال، ونزاهة وشفافية تامة، وأداء حكومي متميز.

و تعكس حزمة التحفيز حقيقة ان دولة الامارات عازمة على توفير مناخ استثماري فريد، يعزز القدرات التنافسية، ويتسم بالشفافية، ويلبي تطلعات مختلف فئات المستثمرين، وأن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية، في ما يتعلق بتخفيض تكلفة الاستثمار، تأتي ضمن هذا الإطار.

تعزيز الثقة

وأحدثت حزمة القرارات والمبادرات الحكومية التي تم طرحها على المستوى الاتحادي والمحلي، أحدثت أثراً إيجابياً كبيراً في قطاعات

> **يتوقع مجتمع الأعمال أن تسهم القرارات التحفزية في زيادة الاستثمارات الأجنبية في الإمارات بنسبة تتراوح بين 10% و15% خلال العام الحالي**

الأعمال، حيث ساهمت في رفع مستويات ثقة التجار والمستثمرين برؤية الحكومة، ومواكبتها لواقع ومتطلبات الأسواق.

ويلفت رجال اعمال الى ان المرحلة الجديدة المقبلة، تتطلب استراتيجيات استباقية، لعدم تكرار ما شهدته الأسواق من ارتفاع في التكاليف والرسوم، وتعقيد في الإجراءات، وغيرها من الأمور التي فرضت أعباءً إضافية على قطاعات الأعمال، بالتزامن مع العوامل الخارجية، الإقليمية منها والعالمية، التي تؤثر أيضاً في الاقتصاد المحلي، وأوضح أن ارتفاع التكاليف والرسوم، على غرار تلك المرتبطة بالعمالة، يترك انعكاسات على تنافسية دبي والإمارات ككل كمركز تجاري ولوجستي. مؤكدين ان التخطيط المسبق، يسهم في مواجهة أي مفاجآت أو تغيرات آنية قد تعترض الأسواق المحلية والعالمية، مؤكداً ضرورة بناء استراتيجية متكاملة للحد من هذه المتغيرات، على غرار ارتفاع سعر الدولار الذي يؤدي، نظراً لارتباط الدرهم معه، إلى ارتفاع تكلفة زيارة الدولة بالنسبة للسياح، ما يؤكد ضرورة تطوير سياسات وإجراءات تحد من انعكاسات تغير سعر صرف السياحة، وخاصة على السياحة والتجزئة.

خطوة جبارة

واجمع مسؤولون وفعاليات اقتصادية وتجارية على أهمية قرارات الحوافز، مؤكدين أنها خطوة موفقة وجادة من صانع القرار، لتحفيز بيئة الأعمال وجاذبيتها للاستثمارات الخارجية، حيث ستسهم في خفض كلفة الأعمال، كما أن تلك القرارات تدل على المرونة والاستجابة لمختلف المتغيرات الاقتصادية التي تواجه الدولة بشكل سريع، بما يثبت أن الإمارات قادرة على التفوق والتميز حتى على نفسها، ومن شأن تلك القرارات، دعم الاقتصاد وتنشيط الحركة التجارية، وتحسين مركز الدولة في مؤشر

> **استمرار ريادة الإمارات في جذب الاستثمارات الأجنبية في المنطقة**

التنافسية، وزيادة الاستثمارات المحلية، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. لافتين إلى أن الأوضاع الاقتصادية الحالية، كانت بحاجة إلى إعفاءات من الغرامات أو الرسوم، لا سيما أن كلفة الأعمال ارتفعت بشكل كبير خلال الفترة الماضية في قطاعات الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة.

نمو متوقع

و من المؤمل أن تدفع القرارات الجديدة بنمو كبير للاقتصاد الوطني بشكل كبير في النصف الثاني من العام الحالي، وستكون الثمرة الأولى التي يقطفها الاقتصاد، هو مساعدة الأعمال التي كانت تواجه تعثراً نتيجة الغرامات والرسوم، حيث ستواصل هذه الأعمال نموها، وتستدرك التعثر الذي واجهته.

وميزة الحوافز الاتحادية والمحلية، أنها لم تستهدف قطاعاً واحداً، بل استهدفت كل القطاعات، لا قطاعاً بعينه، بما توفره هذه المبادرات من مزايا وضمانات لرجال الأعمال والمستثمرين، لتعزيز المناخ الاستثماري. و تدل المؤشرات الأولية على أن هذه المبادرات والقرارات، بدأت تؤتي ثمارها، ويتضح هذا من خلال ردود الأفعال الإيجابية التي أعقبت إطلاق تلك المبادرات، بكل وسائل الإعلام العربية والأجنبية، من داخل وخارج البلاد، فالجميع يشيد بسياسة الدولة، وحرصها على إيجاد مناخ استثماري، يجعل من الإمارات وجهة المستثمرين، ما يؤكد ثقة الجميع، شعوباً وحكومات ورجال أعمال ومستثمرين، في المناخ الاستثماري والمحفزات التي توفرها دولتنا كل يوم، والتي أثبتت للعالم تميز نموذجها الاقتصادي، ورؤية قادتها الحكيمة، التي نقلتها إلى آفاق واسعة من النمو والتطور.

زيادة الإنتاجية

وأكد البنك الدولي أن المحفزات التي أعلنت عنها الإمارات في الآونة الأخيرة خطوة على درجة

> **الامارات حاضنة لاستثمارات الشركات العالمية الكبرى**

كبيرة من الأهمية لدفع عجلة النمو الاقتصادي وتعزيز الاستثمارات الخاصة واستقطاب وتأسيس الشركات الجديدة ما من شأنه أن يعزز مستويات الإنتاجية على المدى الطويل.

وقال كيفن كاري المدير المعني بالاقتصاد الكلي وممارسات التجارة والاستثمار العالمية إن الإمارات قامت في الشهر الماضي بثلاثة إعلانات مهمة تهدف إلى تعزيز الاستثمار الخاص ومن بينها مبادرة على المستوى الاتحادي لرفع بعض القيود عن الملكية الأجنبية ومبادرة لتأشيرات الإقامة، كما أعلنت دبي خطة تحفيز تتركز على خفض الرسوم على قطاعات الأعمال وتجميد رسوم المدارس. كما اعتمدت أبوظبي استراتيجية تنمية تضمنت العديد من التدابير الرامية لتسهيل التراخيص والإجراءات الإدارية وخفض الرسوم وتعزيز التمويل في القطاعات القائمة على الابتكار والتكنولوجيا، إضافة إلى ذلك استهدفت الخطة خلق فرص العمل.

وأضاف أن خطة أبوظبي تضمنت كذلك محفزاً على درجة كبيرة من الأهمية يتمثل في تيسير حصول الشركات العاملة في المناطق الحرة بالعاصمة على تراخيص للعمل خارج المناطق الحرة. وقال إن التفاصيل الكاملة للاستراتيجية سيتم توضيحها خلال الأشهر الثلاثة المقبلة ليتسنى تقييم التأثيرات الفعلية لهذه المحفزات.

وأكد أن هذه المحفزات مجتمعة من شأنها أن تعزز الاستثمارات الخاصة وتسهم في استقطاب الشركات وتأسيس الشركات الجديدة في الإمارات. ولفت إلى أن الوقت ما زال مبكراً للحكم على تأثير هذه القرارات والمحفزات الجديدة في تقييم الإمارات ضمن مؤشر سهولة ممارسة الأعمال الذي يصدره البنك سنوياً فمن المهم تحليل ودراسة المحفزات ضمن الإطار العام للمؤشرات الفرعية لتصنيف سهولة ممارسة الأعمال.

وقال إن البنك بشكل عام كان يتوقع أن يسجل اقتصاد الإمارات نمواً يصل معدله إلى 2.5% في العام الجاري وأن يرتفع النمو إلى 3.2% في 2019، وذلك قبل اعتماد المحفزات والخطط التنموية الجديدة. وأكد أن التدابير والمحفزات الجديدة سيكون لها بلا شك زخمها وستسهم في تعزيز النمو في المرحلة المقبلة، وسترفع بالتالي معدلات النمو، وحتى إن كان التأثير في

> 25 بالمئة من أكبر 500 شركة عالمية تتخذ من الإمارات مقراً إقليمياً لها

نمو إجمالي الناتج المحلي محدوداً نسبياً فمن المؤكد أن الانعكاسات ستكون جد إيجابية على الإنتاجية خاصة على المدى الطويل.

خطوة استراتيجية

كما صفت وكالة «فيتش» الدولية للتصنيف الائتماني القرارات التحفيزية التي اتخذتها حكومة الإمارات مؤخراً بشأن السماح للأجانب بامتلاك شركاتهم العاملة في الدولة حتى نسبة 100%، بأنها خطوة استراتيجية تهدف إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية وإسراع عجلة النمو في الدولة.

وأضافت الوكالة أن من شأن هذه القرارات المنتظر دخولها حيز التنفيذ قبل نهاية العام الجاري الحفاظ على المكانة التي تتمتع بها الإمارات كمركز تجاري إقليمي، وتعزيز تنافسيتها التجارية وقدرتها على استقطاب الاستثمارات الأجنبية ورأس المال البشري، فضلاً عن تنويع اقتصادها، خاصةً في ظل اتخاذ أكثر من دولة في مجلس التعاون الخليجي مؤخراً لخطوات مشابهة وإجرائها إصلاحات تهدف إلى نفس الأغراض.

كما ذكرت «فيتش» في تقريرها أن هذه القرارات ستفرض تنافسية على المناطق الحرة العاملة في الإمارات، التي يبلغ عددها 45 منطقة حرة، تستأثر دبي وحدها بعدد 30 منطقة منها.

واختتمت «فيتش» تقريرها بالإشارة إلى أن القطاعات والكيانات الأخرى في الإمارات، بخلاف المناطق الحرة، قد تستفيد على المدى البعيد من القرارات، إذا تمخضت عن نمو قوي في الاستثمارات الأجنبية وزيادة الأنشطة التجارية.

ارتفاع الاستثمار الأجنبي

وتوقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «أونكتاد» أن تشهد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة الإمارات ارتفاعات ملموسة خلال العام المقبل، مع بدء تطبيق قرار الحكومة

> يتوقع ان يتزايد الرصيد التراكمي للاستثمارات الأجنبية في الإمارات لأكثر من 464 مليار درهم

برفع نسبة تملك المستثمرين العالميين للشركات إلى 100%، لافتاً إلى أن هذا الإجراء إلى جانب إطلاق المنظومة المتكاملة لتأشيرات دخول الدولة بهدف استقطاب الكفاءات، من شأنه أن يرسم آفاقاً واعدة لمستقبل الاستثمار الأجنبي في الإمارات خلال الفترة المقبلة.

ووفقاً لتقرير الاستثمار الأجنبي المباشر 2018، جاءت دولة الإمارات في المرتبة الثانية بين بلدان منطقة غرب آسيا كثاني أكبر دولة ملتقى للاستثمار الأجنبي المباشر خلال العام 2017 بإجمالي استثمارات بلغت 38 مليار درهم، مقارنة مع 35.2 مليار درهم في العام 2016، وبنمو هو الأعلى في المنطقة بلغت نسبته 8%. وأفاد التقرير أن دولة الإمارات استحوذت على نحو 40% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى منطقة غرب آسيا في العام 2017.

وقال ريتشارد بولوننج رئيس قسم بحوث الاستثمار لدى «الأونكتاد» حول المحفزات الجديدة التي منحتها حكومة دولة الإمارات للمستثمرين العالمين ودورها في تعزيز جاذبية الدولة للاستثمار الأجنبي، إن رفع القيود على ملكية المستثمرين العالميين للشركات في البلدان المستثمر بها، يشكل أحد أبرز المحفزات لجذب الاستثمار الأجنبي، متوقعاً أن يكون للإجراءات التي أعلنتها حكومة دولة الإمارات آثار إيجابية على تعزيز جاذبية الدولة للاستثمارات الأجنبية.

وأوضح بولوننج، أن التسهيلات الجديدة للمستثمرين العالميين في الإمارات تأتي مواكبة للاتجاه العالمي الراهن الذي يعزز دور الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك على الرغم من تزايد الإجراءات والسياسات الاستثمارية التقييدية بشكل ملحوظ في الأشهر الأخيرة وخاصة من قبل البلدان المتقدمة، لافتاً إلى أن معظم البلدان واصلت خلال العام 2017 جذب الاستثمار الأجنبي بنشاط عبر رفع القيود عن الملكية وزيادة الإجراءات المشجعة للمستثمرين.

رؤية زايد حققت التنوع الاقتصادي

تمكن الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله برؤيته الثاقبة ونظرته الاستراتيجية الثاقبة من ان يؤسس اقتصاد وطني قوي متنوع الموارد يقوم على اسس وقواعد راسخة بالتوازي مع الاهتمام بالبنى التحتية كالطرق والموانئ والمطارات وقطاع الطاقة والثروة المائية والاتصالات و القطاع الزراعي ودعم قطاع الصناعة والتعدين لخلق فرص العمل وتحفيز التجارة، فكانت النهضة الاقتصادية المدهشة.

و بتصميمه وارادته وعزيمته الت لا تلين تمكن االمغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان من تحويل دولة الامارات العربية المتحدة الى دولة عصرية متكاملة في فترة قياسية لم يشهد لها التاريخ مثيلاً من قبل. ومن يراجع واقع الدولة في الستينات من القرن الماضي الى وقعنا الراهن، سيجد ان الانجازات المتحققة تعتبر وفق مفاهيم الاقتصاد العالمي معجزة.

و أرست رؤية المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيّب االله ثراه، دعائم وركائز التنوّع الاقتصادي عبر تنمية القطاعات كافة وإرساء قاعدة هذه القطاعات، كي تتطور وتنمو وتكون رافداً لاصتصادنا الوطني.

وحدد المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الإطار التنموي للقطاعات الهمة وخاصة القطاع الصناعة، وكان محور اهتماماته بناء الإنسان المنتج لتشغيل أكبر الصناعات، فقد اهتم بتطوير وتدريب وتأهيل أبناء الإمـارات حتى يكونوا على كفاءة عالية في خدمة وطنهم وإعداد البنية الأساسية اللازمة لدعم التنمية وتحقيق الازدهار.

و تلك الرؤية جعلت من الإمارات نموذجا رائدا يحتذى بالتنويع الاقتصادي بعيدا عن قطاع النفط والغاز فمع التركيز على القطاعات الحيوية لهامة وخاصة التجارة والصناعة والخدمات المالية والسياحة وغيرها من القطاعات الواعدة التي غدت روافد حيوية هامى لاقتصادنا الوطني الصلب والمتنوع.

مركز حضاري

وسيذكر الجميع المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بأنه ابو الأمـارات الحديثة ومؤسسها فهو الذي أسس دولة الامارات منذ عام 1971 عند تأسيسها، وحولها الى مركز تجاري حضاري حديث بكل ما في الكلمة من معنى. وكان الراحل الشيخ زايد بن سلطان آل

زايد حول الإمارات لمركز تجاري حضاري حديث

نهيان حريصا منذ فجر الاتحاد على أن تتبوأ دولة الإمارات العربية المتحدة مكانة اقتصادية متميزة ومركزا مهماً لخدمة العلاقة التجارية بين الشرق والغرب.

كما كانت نظرته الثاقبة تؤكد على أن تحقيق ذلك لا بد وأن يمر عبر الاهتمام والتركيز على تطوير التعليم وبناء الإنسان والرعاية الصحية والإسكان والزراعة وضخ نسبة هائلة من عائدات البترول في هذه القطاعات.

لقد تحققت في عهد المغفور له الشيخ زايد طوال مسيرته المباركة إنجازات عظيمة يصعب حصرها لأبناء شعبه الذين كانوا موضع اهتمامه ورعايته منذ الخطوة الأولى في تلك المسيرة والتي بدأها بمقولته الخالدة "لا خير في المال إذا لم يسخر في خدمة الشعب".

وهكذا سار رحمه الله يرافقه أخوة مخلصون تقدمهم طيب الذكر المغفور له بإذنه تعالى الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم رحمه الله، وبدأت الانجازات تتوالى واحدة تلو الأخرى في كافة قطاعات الدولة بما حقق وصولها إلى ما وصلت إليه من تقدم وازدهار ومكان مرموق لاسم الإمارات العربية المتحدة على خارطة العالم.

قطاعات حيوية

ولا شك أن القطاعات الهامة مثل الصناعة والبنوك والسياحة والتجارة قد شهدت خلال هذه المسيرة الخيرة كغيرها من القطاعات توسعاً وتقدماً وتطوراً ما جعلها في مقدمة دعائم اقتصادنا الوطني، وإن ما حققه هذه القطاعات خلال العقود الماضية، لفت أنظار المعنيين في العالم وكذلك هيئات التقييم العالمية التي تصنف الامارات الان ضمن اعلى المراتب المتقدمة عالميا.

لقد عمل المغفور له الشيخ زايد على بناء دولة متقدمة تنعم بسبل الرفاهية والرخاء، وقد أدرك حكيم العرب أهمية العمل على تحسين مستوى ومعايير المعيشة لشعبه، وعلم أهمية أن تنعكس آثار الاتحاد والتطور الاقتصادي بشكل إيجابي على أبناء شعبه، فجعل من دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً للرفاهية والتوازن والتنمية.

و اليوم وفي –عام زايد- نستذكر إنجازاته وأياديه البيضاء التي امتدت لتصل إلى أقصى بقاع الأرض ولم تنحصر في دولتنا أو منطقتنا..وستبقى آثار ومآثرالراحل الكبير التي حفرها على جبين هذه الأمة تنضح بذكراه العطرة التي تتجدد في نفوسنا يوماً بعد يوم.. لقد كان الوالد القائد يمثل شخصيات متعددة في رجل واحد، فهو حكيم العرب ورجل الدولة وصاحب المبادرات الاقتصادية. لقد كان ولا يزال زايد الخير يشكل روح الأمة ونفسها الذي تتنفسه ونبضها الذي تحسه.. لقد رحل وأبقى خلفه أمة وضع لها أسس البقاء والديمومة حيث أسهم في بناء اقتصادها وعمر بقاعها الدانية والبعيدة حيث كان يقرأ المستقبل ويتحسب للغد ليبني لأجياله مستقبلا مضيئا.

تطور نوعي

إن منجزات الوالد الشيخ زايد على الصعيد الاقتصادي والتطور النوعي الذي شهدته دولتنا يمثل نموذجاً عالمياً فريداً انعكست نتائجه ازدهار ورخاءً على أهل الوطن ووضعت دولة الإمارات في مصاف الدول المتقدمة خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا ظل فيها الوالد زايد يفكر ويخطط وينجز ويقيم الأداء ويصوب الطريق.

فقد كان تركيز الشيخ زايد على بناء إنسان الإمارات وإعداده ليتحمل المسؤوليات الجسام في مستقبل الأيام، لذا كان يردد وبشكل

ما نشهده اليوم من استقرار ونمو اقتصادي متسارع ونهضة عمرانية فريدة تعد ثمرات بسيطة من ثمرات غرس زايد

دائم ومستمر إن رصيد الأمم في ثروتها من أبنائها وإنسانها المثقف والمتعلم والقادر على قيادة السفينة والعطاء المتقد في أحلك الظروف وأصعب المواقف، إن بناء الأمم يحتاج إلى معدن خاص من الرجال تقدموا الصفوف وآمنوا بأهمية العطاء تلك هي كانت كلماته ومبادئه وبتلك المبادئ قاد الوطن إلى ما نشهده اليوم من تقدم ونجاحات على مختلف الأصعدة.

لقد وضع زايد بتلك الكلمات أرقى نظرية في علم الموارد البشرية محفزاً أبناء الأمة للمضي قدماً وبشجاعة للنهل من العلم والمعارف واكتساب الخبرات التي تؤهلهم للوصول للغايات الكبرى وهي الحفاظ على الوطن ومنجزات الأمة وثرواتها.

سلاح العلم

ولتحقيق ذلك حرص الوالد الشيخ زايد على تشجيع أبناء الأمة للتزود بسلاح العلم وتطوير الذات وتحمل المسؤولية والتخطيط للغد ولم يأل جهداً في اقامة صروح ومؤسسات التعليم العالي أو ابتعاث أبناء الأمة لاكتساب المعارف وصقل الخبرات في أرقى الجامعات العربية والأجنبية.

لقد كان اصراره على ضرورة التعليم واعداد النشء والإنسان - أهم عوامل الدفع لتحقيق التنمية الاقتصادية والنهضة العمرانية التي تتمتع بها دولتنا في الوطن الحاضر فمنذ أن اعتلى زايد الخير زمام القيادة تفجرت بصنعه الثروة البترولية في أواخر الستينات وأقيمت المناطق الزراعية وشقت الجروف واستصلحت الأراضي ومضت مسيرة النهضة العمرانية تكسو سماء الإمارات بفيض زايد الخير.

فقد تعاظمت في عهد الوالد زايد الانجازات على جميع المستويات ومختلف الصعد والقطاعات الاقتصادية لتبرز الإمارات كواحدة من أكبر الاقتصاديات في منطقة الشرق الأوسط وكواحدة من أكبر دول المنطقة في الشراكات الاستثمارية الدولية. حيث حقق الناتج المحلي في عهد المغفور له الشيخ زايد نسب نمو قياسية فاقت جميع التوقعات وارتفع مستوى دخل الفرد بنسب عالية وانخفضت مستويات التضخم وحققت الميزانية العامة فائضاً مقدراً

> **أرست رؤية المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيّب الله ثراه، دعائم وركائز التنوّع الاقتصادي**

يدل على قوة أداء الاقتصاد الإماراتي، وثبات العملة المحلية مقابل الدولار.

وازدادت معدلات النمو في القطاع المصرفي ودرّت المناطق الحرة والموانئ أرباحا مقدرة لخزينة الدولة ودخلت التكنولوجيا جميع القطاعات ،وبلغ العمران شأناً عظيماً مقارنة بالدول الأخرى وتقاطرت على دولتنا الاستثمارات الأجنبية العالمية الرائدة مستفيدة من البنية الاقتصادية المتطورة وقوانين الاستثمار المرنة والتي تتلاءم واحتياجات تلك الشركات وأهدافها التجارية.

الرخاء والرفاهية

و كان للشيخ زايد بن سلطان رحمه الله وطيب ثراه رؤية واسعة وعظيمة ترتكز على إسعاد أبناء الوطن قبل توليه مهام السلطة وقد قام بتنفيذها على أكمل وجه وأوفى العطاء بعد توليه السلطة حيث حقق إنجازات كثيرة خلال عهده ساهمت في تحقيق الرخاء والرفاهية والعيش الكريم لأبناء الوطن.

وحرص الشيخ زايد -رحمه الله- على توظيف العلوم والمعرفة لخدمة بلاده لأنه كان مؤمناً بأن الإنسان هو أداة التطور ومحور عملية البناء والتطوير وخلق وازدهار الحضارة وليست الآلة حيث شهدت الدولة في عهده تأسيس المدارس النظامية والكليات والجامعات التي خرجت آلاف المواطنين والمواطنات من أصحاب المؤهلات العالية ليسهموا معاً في خدمة وبناء الوطن.

ومنذ نشأة دولة الإمارات العربية المتحدة عمل الشيخ زايد رحمه الله على الاستفادة من عائدات النفط في تمويل المشاريع التنموية في جميع أنحاء البلاد وازدادت خلال فترة حكمه حركة العمران والتقدم في كافة المجالات في الدولة.

وأخذ رحمه الله على عاتقه منذ البداية مسؤوليات بناء القواعد الصلبة التي ارتفعت فوقها صرح الدولة الاتحادية فيما بعد، وكانت تلك السنوات حافلة بصور الإنشاء والتعمير، ومواجهة تحديات العصر، والاهتمام ببناء الإنسان. وتعزيز دور التربية والتعليم، وتحديث الإدارة وتطوير مفاهيمها، كخدمة عامة، ومتابعة تطور الاقتصاد الوطني، وبناء القوة الذاتية، وتوطيد دعائم الأمن والاستقرار، وتجسيد طموحات شعب دولة الإمارات في توازن حضاري رائع، جعل من مسيرة دولة الإمارات نموذجاً يطل على المستقبل المرتبط ارتباطاً وثيقاً بجوهر التاريخ في دوره وعظمته، وان اختلف معه في شكله وظاهره.

أسس قوية لاقتصاد مزدهر

ان الازدهار الاقتصادي الذي تعيشه دولة الإمارات العربية المتحدة فى مختلف المجالات

> **حدد الشيخ زايد الإطار التنموي للقطاعات الهامة وخاصة قطاعات الصناعة والتجارة والمصارف والخدمات**

حاليا هو ثمرة القيادة الحكيمة للمغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان فهو باني هذه النهضة ومؤسسها الأول، و ما وصلت إليه الدولة اجتماعيا اقتصاديا وتجاريا يعود للرؤية بعيدة المدى للمرحوم الوالد فقد أرسى دعائم قوية لاقتصاد مزدهر ومتنوع.

واستكمل مسيرته صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة "حفظه الله" هناك العديد من الأمور التي تميز دولة الإمارات عن غيرها منها الانفتاح الاقتصادي والرؤية الواضحة للمستقبل والمساواة بين جميع من يعيشو على ارض هذه الدولة مواطنين ووافدين وهو ما جعل العالم كله ينظر إلى الإمارات ككيان اقتصادي قوي ووجهة استثمارية جذابة. وهو ما نراه على ارض الواقع حاليا فالاستثمارات تتدفق على الدولة من كل انحاء العالم بسبب مناخ الحرية والبنية التحتية المتطورة التي كان المغفور له الشيخ زايد يحرص على توفيرها.

و ترسخت مقومات اقتصادنا الوطني القوي والمزدهر فتوسعت وازدادت الموانئ والمطارات وشبكة الطرق والاتصالات المتطورة وتعزز المناخ الاستثماري الحر و هذه المقومات والركائز

> **رؤية الشيخ زايد جعلت من الإمارات نموذجا رائدا يحتذى بالتنويع الاقتصادي بعيدا عن قطاع النفط والغاز**

وغيرها الكثير قد شكلت منظومة ناجحة لاقتصاد متكامل يشهد معدلات نمو سريعة في التجارة والشحن والسائحين والخدمات والحركة العمرانية وغيرها.

ان ما نشهده اليوم من استقرار سياسي ونمو اقتصادي متسارع ونهضة عمرانية فريدة تعد ثمرات بسيطة من ثمرات غرس زايد والمجتمع والدولة التي بناها زايد وقصة الاتحاد شواهد اخرى تضاف الى رصيده في المجتمع الانساني. ويكفي ان تجربة الاتحاد التي صاغها زايد واخوانه حكام الامارات بقيت ثابته كالطود الشامخ امام اصعب التحديات ولم تتوقف عجلة النمو عن الدوران فصنعت تاريخا يروي للاجيال المقبلة والدولة التي تأسست في بداية سبعينات القرن الماضي اصبحت اليوم قبلة للملايين وعنوانا للاستقرار والاعتدال في هذه المنطقة من العالم.

ان نظرة بسيطة على الواقع الاقتصادي للدولة يعطي مؤشراً واضحاً على الجهود التي بذلت بسواعد ابناء الامارات وهم ابناء زايد الذي تعهدهم بالرعاية وغرس فيهم حب العمل والخير وان هذه الثروة نعمة مقدسة من الله يجب ان نحافظ عليها ونرعاها بالمهج والارواح.. ولو عدنا الى الوراء واسترجعنا شريط الذكريات لتأكدنا ان هذه المنطقة الصحراوية بما كانت عليه آنذاك شاهد اخر على معجزة البناء التي اسس اركانها الشيخ زايد رحمه الله، وكانت نظرته وطموحاته تتمثل في تحويل هذه الصحراء الى بيئة ملائمة للعمل والبناء وكان له ما اراد مرتكزا على ايمان مطلق بالله ويقين ثابت بان المستقبل يصنعه الرجال وليس المال وحده.

سوق العمل في الإمارات ينبض بالحيوية

يتمتع سوق العمل في الامارات بحيوية كبيرة دافعها الاداء الاقتصادي المرتفع و النمو الملحوظ في كافة القطاعات سواء الخدمية او الانتاجية وتواصل المشاريع التنموية تفي كافة القطاعات والمستويات

و أضاف سوق العمل في دولة الإمارات الذي لا يزال نابضاً بالحيوية، 137.2 ألف وظيفة جديدة في أسواق الدولة خلال الـ 12 شهرا التي انتهت بنهاية مارس 2018. وبلغ متوسط معدل نمو التوظيف 3.2% في الربع الأول من عام 2018 على أساس سنوي مقابل متوسط نمو سنوي قدره 1.2% في الربع الأول 2017، بعد نسبة نمو بلغت 3.1% في الربع الأخير من عام 2017.

وبشكل عام و بحسب تقرير المراجعة الربعية للمصرف المركزي تحسنت العمالة في قطاع الخدمات في الربع الأول من عام 2018 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وظلت قطاعات العقارات والإنشاءات أبرز المساهمين من حيث نمو التوظيف، حيث توسعت بنسبة 6.6% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2018 مقابل 2.9% في الربع الأخير من عام 2017.

وزاد قطاع البناء، الذي يمثل 34% من إجمالي القوى العاملة، الطلب على العمالة بنسبة 4%. ويفسر هذه التطورات من خلال زيادة النمو في قطاع العقارات، وأما قطاع الصناعات التحويلية، الذي يستوعب حوالي 9% من القوى العاملة، كان أداؤه أقل من حيث نمو التوظيف، حيث لم ينمُ الطلب على العمالة بأكثر من 0.3% في الربع الأول من عام 2018، بعد زيادة 4.2% في الربع الأخير من عام 2017 ويمكن تفسير هذا الأداء بخفض الإنتاج الذي يعزى إلى ارتفاع تكلفة الواردات وتنفيذ ضريبة القيمة المضافة.

واعتبارا من نهاية الربع الأول لعام 2018 الربع الأول، بلغ عدد المشاركين في سوق العمل في الإمارات 5.052 مليون شخص، منهم 28% ما يعادل 1.413 مليون شخص في إمارة أبوظبي، و 50.6% أو ما يعادل 2.558 مليون شخص

> **5.052 مليون شخص عدد المشاركين بسوق العمل في الإمارات**

في دبي و21.4% أو ما يعادل 1.082 مليون شخص في الإمارات الشمالية. وفي الربع الأول من عام 2018، أضافت دبي 27.8 ألف وظيفة جديدة ليبلغ عدد الوظائف الجديدة بالإمارة خلال الـ 12 شهرا المنتهية بنهاية مارس 2018 نحو 134.5 ألف وظيفة.

المناطق الشمالية

وقد أظهرت المناطق الشمالية نموا في التوظيف في سوق العمل، حيث ارتفعت بنسبة 0.7% على أساس سنوي في متوسط، ما أضاف 1.4 ألف وظيفة جديدة إلى سوق العمل في الربع الأول من 2018 و حتى نهاية الربع الأول من العام الحالي بلغ النمو 3.4% حيث تم إنشاء 29.9 ألف فرصة عمل جديدة في ألـ 12 شهرا المنتهية بنهاية الربع الأول.

وفقا لمؤشر النشاط غير النفطي الصادر عن مصرف الإمارات المركزي فإن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع غير النفطي نما في الإمارات بنسبة 3.1% في الربع الأول من عام 2018، ويتوقع أن يبلغ 3.9% خلال العام الجاري، و 4.3% في عام 2019، مدفوعًا بشكل رئيس بالتحسن المستمر في الظروف الاقتصادية والمشاعر الاقتصادية الإيجابية

137 ألف وظيفة جديدة في الإمارات خلال 12 شهراً

الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط، وزيادة الإنفاق المالي للشؤون ذات الأولوية قصيرة الأجل.

إلى ذلك ارتفع معدل التضخم في الربع الأول من عام 2018 بنسبة 4.2% مقارنة مع 1.8% في الربع الأخير من عام 2017 على خلفية بدء تطبيق ضريبة القيمة المضافة في يناير، مما دفع أسعار السلع القابلة للتداول إلى الارتفاع بنسبة 7.6%، وذلك إضافة إلى ارتفاع بنسبة 4% في الربع الأخير من عام 2017.

نشاط اقتصادي

واستمر النشاط الاقتصادي في الإمارات في التحسن خلال الربع الأول من عام 2018. بدعم من انتعاش أسعار النفط، وسجل نمو النشاط الاقتصادي غير النفطي نمواً قوياً في الربع الأول من عام 2018. وتفصيلا بين «المركزي» أن أسعار سوق العقارات في الإمارات استمرت بالانخفاض بشكل معتدل في الربع الأول من عام 2018، حيث انخفضت على أساس سنوي في دبي، بنسبة 4.2%، كما سجلت انخفاضا بنسبة 1.3% مقارنة بالربع السابق إلى 13.355 درهما للمتر المربع، بينما في أبوظبي، كان الانخفاض السنوي في أسعار العقارات 7.8%، وسجل أيضا انخفاضاً بنسبة 1.5% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 11.785 ألف درهم للمتر المربع و انخفض إجمالي عائد الإيجار الذي

43.5 مليار درهم تحويلات العمال في الربع الأول بنمو 17%

يقيس معدل عائد الدخل على التكلفة المرتبطة بالعقار الاستثماري بشكل طفيف في دبي إلى 6.92% وإلى 6.96% في أبو ظبي. وارتفع العدد الإجمالي للسياح الدوليين القادمين إلى أبوظبي ودبي بنسبة 3.6% في الربع الأول من 2018 مقارنة مع الربع الأول من 2017، مما يؤكد الاتجاه المتزايد في جذب الزوار الدوليين.

وفي الوقت نفسه، انخفض متوسط المعدل اليومي والعائد لكل غرفة متاحة بنسبة 4.8% و 3.9% على التوالي (المتوسط المرجح لأسعار الإمارتين) لنفس الفترة، ونتج عن هذه التطورات زيادة في ليالي الغرف المشغولة بنسبة 5.7% بالإضافة إلى ذلك، ارتفع معدل إشغال الفنادق في المتوسط بنسبة 1.2% في الفترة من يناير إلى مارس 2018، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

تحويلات مرتفعة

بلغت التحويلات المالية للعمال المقيمين بالدولة خلال الربع الأول من عام 2018 نحو 43.5 مليار درهم، بزيادة قدرها 17.4% أو 6.5 مليار درهم مقارنة بالفترة نفسها من عام 2017 (37.1 مليار درهم).

وبلغت التدفقات الخارجة من الحوالات العمالية التي تمت تسويتها فقط من خلال شركات الصيرفة نحو 30.9 مليار درهم في الربع الأول من عام 2018 (زيادة 10.9% أو 3 مليار درهم مقارنة بنفس الفترة من عام 2017)، فيما تمت التحويلات الباقية عن طريق البنوك.

الاقتصاد في أرقام

356 مليار درهم القاعدة النقدية للإمارات مسجلة ارتفاعا مقداره 2.2 مليار درهم بنهاية يوليو الماضي ،وأرجع تقرير للمصرف المركزي حول المسح النقدي لشهر يوليو 2018 نمو القاعدة النقدية للدولة إلى زيادة الاحتياطيات الفائضة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى والتي تعد إحدى المكونات الرئيسية للقاعدة النقدية إلى 27.2 مليار درهم بنهاية يوليو مقابل 17.5 مليار درهم بنهاية مايو بارتفاع قدره 9.7 مليارات درهم وبنسبة 55.4%. وتتكون القاعدة النقدية للدولة من 4 مكونات رئيسية وهي النقد المصدر (النقد المتداول لدى الجمهور والنقد الموجود بالبنوك) والاحتياطيات النقدية الإلزامية للبنوك، والاحتياطيات الفائضة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى وشهادات الإيداع لدى البنوك.

330 مليار درهم حجم مشاريع البنية التحتية في الإمارات بحلول عام 2026، بما يمثل 13.8% من إجمالي الناتج المحلي في الإمارات في 2026. بحسب توقعات مؤسسة «بيزنيس مونيتور انترناشيونال ريسيرش» البريطانية التي اشارت إلى أن الإمارات احتلت المركز الـ 20 عالمياً في سوق الإنشاءات في عام 2017. واعتمدت دراسة حديثة للمؤسسة في تصنيفها لأسواق الإنشاءات حول العالم على القيمة الإجمالية للمشروعات الإنشائية في كل دولة بالمليار دولار. وتصدرت الصين القائمة على هذه الدراسة، بينما جاءت الولايات المتحدة في المركز الثاني. وحلت اليابان ثالثة، والهند رابعة، فيما كان المركز الخامس من نصيب ألمانيا. كما توقعت الدراسة أن تتقدم دولة الإمارات مركزاً على تصنيف أسواق الإنشاءات العالمية في عام 2027، لتحتل المركز الـ 19. وأفادت المؤسسة بأن التدفقات الاستثمارية الكبيرة على قطاعات النقل والطاقة والسياحة في دبي وأبوظبي سوف تدفع النمو في الإمارات خلال العقد المقبل.

55 مليار درهم القيمة الإجمالية لأكبر 10 مشروعات قيد التنفيذ بالقطاع العقاري في الإمارات خلال الربع الأول من العام الحالي تنوعت بين الإسكان المتوسط، والفاخر، ومراكز التسوق، فضلاً عن تطور المنشآت الصحية، وفق بيانات شبكة «بي إن سي» المتخصصة في الاستشارات العقارية وتتبع إنجاز المشروعات بأسواق الشرق الأوسط. وفي أبوظبي، جاء مشروع «ريم مول» في الصدارة ضمن أكبر عشرة مشروعات بالإمارة بتكلفة 4.4 مليار درهم، يليه مستشفى العين «4.4 مليار درهم»، ثم المرحلة الأولى من مشروع «الفايضة» لإسكان المواطنين «4 مليارات درهم»، ومدينة الشيخ شخبوط الطبية «4 مليارات درهم»، يليه أبوظبي مول جزيرة الماريا «3.67 مليار درهم»، وارنر برازر «3.67 مليار درهم»، ثم المرحلة الرابعة في إسكان العاملين في الرويس «2.56 مليار درهم»، ثم مشروع الدار واتر إيدج «2.2 مليار درهم»، فيما حل عاشراً المرحلة الرابعة من مشروع «هيدرا» في مدينة الشهامة.

532 ألف رخصة

إجمالي عدد رخص الأنشطة الاقتصادية في دولة الإمارات مع نهاية شهر أغسطس الماضي بنمو نسبته 9% مقارنة مع نهاية العام 2017، وفقاً لأحدث الإحصاءات الصادرة عن وزارة الاقتصاد. واستحوذت دبي وأبوظبي والشارقة على نحو 85% من الإجمالي التراكمي للرخص المُصدرة في الدولة مع نهاية شهر أغسطس الماضي، وبواقع 453 ألف رخصة، بحسب ما تظهره الأرقام الموثقة في السجل الوطني الاقتصادي الذي تديره الوزارة. وحلت إمارة دبي بالمركز الأول بنحو 249 ألف ترخيص تشكل 46.8% من إجمالي الرخص. وفي إمارة أبوظبي، تظهر الأرقام أن إجمالي عدد الرخص التي أصدرتها دائرة التنمية الاقتصادية لصالح المؤسسات الفردية وصل إلى 77406 رخص، فيما بلغ عددها للشركات ذات المسؤولية المحدودة 25460 رخصة، ونحو 17942 رخصة لفروع الشركات، وسجلت البقية لشركات الشخص الواحد وشركات التضامن، بالإضافة إلى الشركات المساهمة العامة والخاصة.

100 مليون برميل

استهلاك النفط العالمي سيصل إلى 100 مليون برميل يومياً في وقت لاحق هذا العام، وهو وقت «أقرب كثيراً» مما كان متوقعاً من قبل. بحسب محمد باركيندو أمين عام منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك». وبدأت «أوبك» وبعض المنتجين خارجها بقيادة روسيا العام الماضي العمل على خفض الإنتاج بواقع 1.8 مليون برميل يومياً لتقليص المعروض في سوق النفط، وتعزيز الأسعار التي هبطت في 2016 لأدنى مستوياتها في أكثر من 10سنوات.

وأدى التعاون البناء بين دول منظمة البلدان المصدرة للنفط "اوبك" وكبار المنتجين من خارج المنظمة في ضبط ايقاع سوق النفط العالمية في العامين الاخيرين وتحيق توازن الاسعار بما يحقق ويتوافق مع مصالح الدول المصدرة والدول المستهلكة للذهب الاسيود.

100 تريليون دولار

ثروة امريكا حيث عوَّض ارتفاع أسعار المنازل، الضربة التي تعرضت لها أصول الأسر جراء ضعف سوق الأسهم خلال الربع الأول.وارتفع صافي قيمة الأسر، قيمة كافة الأصول مثل الأسهم والعقارات، باستثناء مستحقات تتضمن، الرهن العقاري وديون بطاقات الائتمان في الربع الاول من العام الجاري بنسبة قدرها 1%، بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي.

وتقدر هذه الزيادة، بأكثر من تريليون دولار، إلى رقم قياسي وصل إلى 100.768 تريليون دولار، وفقاً لتقرير نشره الاتحادي الفيدرالي، نهاية الأسبوع الأول من يونيو. ولا يزال هذا الارتفاع في الثروة، أقل إلى حد كبير من الزيادة التي شهدها قطاع الأسر الأميركي بنحو 2.5 تريليون في الربع الأخير من العام الماضي. وناهز صافي قيمة الأسر، سبعة أضعاف الدخل الشخصي المُتاح في الربع الأول بنسبة قدرها 683%، بتراجع طفيف عن 685% التي شهدها الربع الأخير من السنة الماضية، بيد أنها تجاوزت فترة الركود عند نسبة 650% في 2006، بحسب تقرير وول ستريت جورنال.

نهضة حضارية في عجمان
ترسم ملامح المستقبل

تشهد إمارة عجمان انتعاشاً اقتصادياً وتوسعاً في المشاريع الحيوية التي تعزز التنمية المستدامة في الامارة. كما تشهد إمارة عجمان طفرة ونهضة عمرانية وحضارية غير مسبوقة، خاصة في قطاع البناء والتشييد، زادت من وتيرة تطورها الحضاري والثقافي والعمراني، الأمر الذي انعكس إيجاباً على القطاع التجاري، والسياحي والصناعي، وجعلها تتبوأ مكانة متميزة رائدة على الخريطة الإماراتية، كما نفّذت حكومة عجمان مشاريع عمرانية وحضارية، ساهمت في دعم النهضة الحضارية المتكاملة للدولة.

موقع متميز

وتحتل إمارة عجمان موقعاً متميزاً من بين إمارات الدولة، لما تتسم به من خصائص وسمات فريدة. وبالنظر إلى أبرز ملامح النهضة الحضارية والعمرانية في إمارة عجمان، التي أصبحت ظاهرة للجميع، نجد أن أغلبها يأخذ أشكالاً مبهرة من الإعجاز الحضاري المدهش، لما نجده من شبكة طرق بمواصفات ومستويات عالمية، ومنظومة متكاملة من البنية التحتية، وشبكات الصرف الصحي، والمرافق العامة التي تضاهي أحدث المجتمعات العالمية، إن لم تتفوّق عليها في كثير من الأحيان، وكذلك انتشار المباني الحديثة والمشاريع الإسكانية للمواطنين التي صممت لتواكب رؤية الدولة نحو بيئة نظيفة ومستدامة، إضافة إلى المدارس والجامعات المختلفة ذات المستوى التعليمي الراقي.

فرص استثمارية

وأكد صاحب السمو الشيخ حميد بن راشد النعيمي عضو المجلس الأعلى حاكم عجمان حرص حكومة عجمان على إيجاد فرص استثمارية نوعية للشباب المواطنين ورجال وسيدات الأعمال، علاوة على الاستفادة من جميع الخبرات سواء المواطنة أو العربية أو

الأجنبية واحتضان الأفكار الخلاقة والمبادرات المبدعة في مجال أنشطة حقوق الامتياز ورخص الأعمال بشكل عام.

ودعا المواطنين الشباب إلى الدخول لعالم الأعمال والاستثمار باحترافية عالية ودراسة متأنية والوقوف على تجارب الآخرين، والاستفادة من الدورات التثقيفية وورش العمل والفعاليات المصاحبة للمعرض، مشيراً إلى اهتمام حكومة عجمان بالشباب وتشجيعهم وتبني أفكارهم ومشاريعهم المستقبلية.

وأضاف سموه أن مستقبل الشعوب يبنى على الاقتصاد؛ لذا بدأنا مبكراً دعوة رجال الأعمال المواطنين والشباب لممارسة جميع الأنشطة التجارية والصناعية والاقتصادية وتشجيعهم في الدخول إلى عالم المال والتجارة ما كان له بالغ الأثر في زيادة معدلات حركة التطور والنهضة في الإمارة، منوهاً سموه بأن عجمان تعمل حالياً على تنفيذ خطة تنمية طموح تستهدف تطوير الاقتصاد المحلي للإمارة وتعزيز فرص التنمية المستدامة في ظل الخطة الاستراتيجية التي تتبناها حكومة عجمان للوصول إلى رؤية عجمان 2021.

خطة طموحة

وتشكل الخطة الاستراتيجية لرؤية عجمان 2021، المتضمنة 21 مؤشراً ومستهدفاً استراتيجياً في ثلاثة محاور رئيسة هي مكان أفضل للعيش، وحكومة متميزة، واقتصاد أخضر،خارطة طريق الامارة لتحقيق اهافها الطموحة نحو المستقبل المنشود.

> تشهد إمارة عجمان انتعاشاً اقتصادياً وتوسعاً في المشاريع الحيوية التي تعزز التنمية المستدامة

وعتمد سمو الشيخ عمار بن حميد النعيمي ولي عهد عجمان رئيس المجلس التنفيذي في مايو الماضي الحزمة الأولى من مؤشرات ومستهدفات الخطة الاستراتيجية. وأكد سموه أن إمارة عجمان بتوجيهات صاحب السمو الشيخ حميد بن راشد النعيمي عضو المجلس الأعلى حاكم عجمان تسعى لتحقيق نقلة نوعية على صعيد تطوير الأداء الحكومي بتعاون جميع المؤسسات والجهات الحكومية التي تعمل وفق خطط استراتيجية مدروسة وبرؤية طموحة وواضحة نحو مستقبل مشرق للإمارة.

وأضاف سموه «إننا اليوم في إمارة عجمان نرى النتائج الإيجابية وثمار تلك الجهود الكبيرة في الارتقاء بالعمل وتحقيق السعادة لمجتمع الإمارة».

وأضح سمو الشيخ عمار بن حميد النعيمي أن المرحلة الحالية تتطلب مضاعفة الجهود لتنفيذ ما خُطط له من جهة، وحصد النتائج من جهة أخرى.

وتمتلك استراتيجية حكومة عجمان 2021 الكثير من المقومات، مشيراً إلى تصميم الاستراتيجية وفقاً لخطط واستراتيجيات مدروسة متوافقة مع أفضل الممارسات والمعايير والتقارير العالمية، وبما يتواءم مع خطط الحكومة الاتحادية لتحقيق الأجندة الوطنية 2021.

نهضة حضارية

وبدأت معالم الاستراتيجية التي وضعها صاحب السمو الشيخ حميد بن راشد النعيمي، عضو المجلس الأعلى، حاكم عجمان، ومتابعة من سمو الشيخ عمار بن حميد النعيمي، ولي عهد عجمان، رئيس المجلس التنفيذي، في مجالات التخطيط والتحديث الشمولي للإمارة، الذي يضع في الحسبان ملامح المستقبل والتطور الطبيعي لحركة السكان، وازدياد نسبتهم، واتساع متطلباتهم الحياتية المختلفة، والأخذ بنظام اللامركزية تظهر على أرض الواقع منجزات عالمية.

مشاريع إسكان استراتيجية

بداية وضعت حكومة عجمان خطة لمشاريع الإسكان بالإمارة لمدة 30 سنة، منها تخصيص مناطق جديدة لمشاريع الإسكان في الإمارة،

وإعادة تقسيم مناطق قديمة كانت قد خصصت لاستخدامات أخرى، لاستخدامها في مشاريع الإسكان، تنفيذاً لتوجيهات صاحب السموّ، حاكم عجمان.

كما أن برنامج الشيخ زايد لإسكان يقوم بتنفيذ العديد من مشاريع الإسكانية الهامة في الإمارة، بالتنسيق مع دائرة البلدية والتخطيط. ومن أهم هذه المشاريع مشروع الرقايب 2 بعجمان، ومشروع المنتزي، الذي من المقرّر البدء في تنفيذه خلال العام الجاري، إضافة إلى المشاريع الإسكانية الخاصة بلجنة مبادرات صاحب السموّ، رئيس الدولة، وبرامج محلية للإسكان في الإمارة، ما يؤكد أنّ مشاريع الإسكان مستمرة، وتواكب الطفرة العمرانية التي تشهدها الإمارة.

طفرة ونهضة عمرانية وحضارية غير مسبوقة في عجمان

وبحسب الدكتور المهندس عبد الله بلحيف النعيمي، وزير تطوير البنية التحتية، رئيس مجلس إدارة برنامج الشيخ زايد للإسكان، فإن الوزارة والبرنامج يسعيان إلى تقديم خدمات إسكانية متنوعة ومبتكرة ومستدامة، تُسعد المواطنين في إمارة عجمان، بتطبيق أفضل المعايير العالمية، إضافة إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي للمواطنين، كما أن دولة الإمارات، أثبتت للعالم أنها موطن للسعادة والراحة، وأنها بلاد تهتم بمواطنيها وتسعى لتكفل لهم حياة رغيدة، بدءاً بالمسكن المريح، وليس انتهاء بجملة من الخدمات الترفيهية.

مجمعات متكاملة

ومن هذه المشاريع الإسكانية الرائدة في الإمارة، يعكف برنامج الشيخ زايد للإسكان حالياً على إنشاء 306 مساكن، بمجمع الرقايب 2، بُنيت على مساحة 502 متر مربع، بتكلفة إجمالية

القطاع التجاري والسياحي والصناعي يشهد نموا ملحوظا

350 مليون درهم، ويتوقع تسليمها نهاية 2017. وتخطت نسبة الإنجاز 70% وحصل المشروع على تقييم لؤلؤتين من مجلس أبوظبي للتخطيط العمراني، لاستيفائه معايير برنامج «استدامة» للتقييم بدرجات اللؤلؤ لمرحلة التصميم، ويعدّ المشروع الأول من نوعه الذي يحصل على تقييم بدرجات اللؤلؤ خارج أبوظبي.

ويتضمن مشروع مجمع عجمان السكني، 4 نماذج سكنية مختلفة، هي زفير 7، الذي يضم غرفتي نوم، ويتألف من طابق أرضي، بواقع 4%، إلى جانب نموذج ياقوت 7، الذي يتألف أيضاً من طابق أرضي، ويضم 3 غرف نوم، بواقع 18%، ونموذج زمرد 6، الذي يتألف من طابق أرضي وأول، ويضم 4 غرف نوم،

بواقع 39%. ونموذج زمرد 3، ويتألف من طابق أرضي وأول، ويضم 4 غرف نوم، بواقع 39%. وتم توفير الاحتياجات الأساسية الخاصة لذوي الاحتياجات الخاصة في مختلف مساكن المشروع، كما يضم المشروع ثلاث مجموعات المجموعة «A»، وتحتوي على 107 مساكن، والمجموعة «B» وتتضمن 78 مسكناً، والمجموعة «C» وتتضمن 121 مسكناً.

مساحات خضراء

كما يضم المشروع 11 ساحة خضراء، ستنشأ وتطوّر بالتعاون مع دائرة البلدية والتخطيط في عجمان، ضمن شراكتهما الاستراتيجية، بتكلفة تقديرية تصل إلى 4 ملايين درهم، وممشى بطول 3 كيلومترات، للتشجيع على المشي، وممارسة الرياضة يومياً.

ومساحة الساحة الخضراء الواحدة 3 آلاف متر مربع، وهي ساحة خلفية للمساكن في المشروع، وتطلّ المساكن على واجهتين: الأولى على الخدمات الرئيسية، والأخرى على الساحة الخضراء، وتشجّع تجمّع الجيران وتضمّ أماكن للعب الأطفال، وملاعب، واستراحات، ومظلات ومماشٍ، ولا تسمح بمرور السيارات، وسيستفيد من الساحة 17 مسكناً، وستكون منطقة تجمع طلاب المدارس.

كما يهدف برنامج الشيخ زايد للإسكان إلى تنفيذ ما يقارب 729 فيلا سكنية جديدة بالمجمع السكني في منطقة المنتزي، بتكلفة إجمالية متوقعة تصل إلى مليار درهم للمشروع، على مساحة إجمالية تبلغ قرابة 955 ألف متر مربع،

> **شبكة طرق بمواصفات ومستويات عالمية ومنظومة متكاملة من البنية التحتية**

وتم اعتماد المشروع بالتنسيق مع الحكومة المحلية، ودائرة البلدية والتخطيط بعجمان.

وبحسب المهندس محمد المنصوري، المدير التنفيذي للشؤون الهندسية في البرنامج، فإن مشروع المجمع يتكون من أربعة نماذج سكنية من طابقين، تشتمل على أربع غرف، إضافة إلى باقي المرافق، وتشمل «نموذج زمرد 3، وزمرد 6، ويشملان 400 فيلا سكنية، والنموذج الحديث ويشمل 164 فيلا، فضلاً عن النموذج المتوسطي الذي يشتمل على 165 فيلا»، وصُممت أحجام الفلل السكنية على ثلاث مجموعات تشمل 52 فيلا من حجم 875 متراً مربعاً للوحدة سكنية، و348 فيلا من حجم 750 متراً مربعاً للوحدة، إضافة 329 فيلا بحجم 600 متر.

مشاريع طرق داخلية

وعلى صعيد المنجزات الحكومية تنفذ دائرة البلدية والتخطيط بعجمان، بتوجيهات من صاحب السموّ حاكم عجمان، وبمتابعة سموّ ولي عهده، العديد من مشاريع الطرق الجديدة، وتوسعة بعض الطرق، وشبكات تصريف مياه الأمطار في مناطق النعيمية، والحليو، والمويهات، بتكلفة 230 مليون درهم، ويجري العمل حالياً

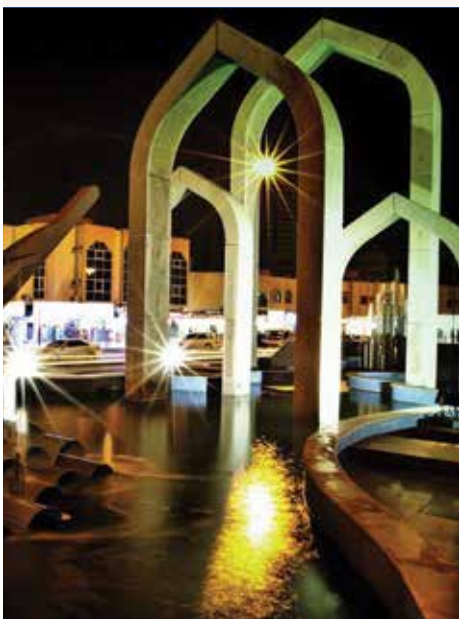

على تنفيذ عدد من مشاريع الطرق الجديدة، واستكمال مشاريع أخرى.

وفي هذا السياق يؤكد عبد الرحمن النعيمي، مدير عام دائرة البلدية والتخطيط، أن منطقة إمارة عجمان قطعت شوطاً كبيراً في النهضة العمرانية الشاملة، إضافة إلى تطوير منظمة وشبكات الطرق، سواء كانت الداخلية أو الرئيسية بالإمارة، كما أن الإمارة شهدت تقدماً ملحوظاً ومميزاً في كل مجالات الحياة، واستطاعت أن تضع بصمة قوية لها في درب التميّز والإبداع، بتكاتف جهود الجهات و الكوادر البشرية العاملة، وحرصها على الارتقاء بالإمارة لتتبوأ أعلى الأماكن المرموقة. وتشمل هذه المشاريع إنجاز مشروع طرق وتصريف مياه الأمطار في منطقة النعيمية، قبل منتصف 2018، بطول 26 كيلومتراً، وتكلفة إجمالية بلغت 150 مليون درهم.

وتسعى الدائرة إلى إنشاء وتطوير مجموعة من الطرق الداخلية في منطقة الحيلو، بطول 12 كيلومتراً، وبتكلفة 60 مليون درهم، مع تزويدها بشبكة لصرف مياه الأمطار والمياه الجوفية. ومن المشاريع إنشاء وتطوير مجموعة من الطرق الداخلية في منطقة المويهات 2 بطول 3 كيلومترات، وبتكلفة 5 ملايين درهم، مع تزويدها بشبكة لصرف مياه الأمطار والمياه الجوفية.

تطوير البنية التحتية

وتتضمن المشاريع تطوير شارع عجمان الدائري، بتنفيذ المرحلة الثانية منه، وهي توسعة الشارع في المنطقة الصناعية والمويهات، بدءاً من نقطة تقاطعه مع شارع غرناطة، حتى تقاطعه مع شارع الاتحاد بطول 2.5 كيلومتر، وبتكلفة 12 مليون درهم، بحيث يصبح الشارع باتجاهين مفصولين بجزيرة وسطية.

تحرص حكومة عجمان على إيجاد فرص استثمارية نوعية للشباب المواطنين ورجال وسيدات الأعمال

كما تحرص الدائرة على تعزيز السلامة المرورية لمستخدمي الطريق، وتركّب إدارة الطرق والبنية التحتية، سياجاً معدنياً على الجزيرة الوسطية للشوارع الحيوية الجديدة، لتوجيه عبور المشاة بشكل آمن، من خلال ممرات وجسور، حيث ركّبت 11 ألفاً، و200 متر من السياج المعدني على شوارع الشيخ خليفة، والشيخ زايد، والكويت، والكورنيش، والشيخ راشد بن عبد العزيز.

كما تطوّر الدائرة إنارة الطرق في الإمارة، حيث أمّنت الإنارة لمعظم الشوارع، منذ بداية إنشائها، وبلغ عدد الأعمدة 4 آلاف عمود، طُوّرت بتقنية الإنارة من فوانيس الصوديوم ذات الاستهلاك الكبير للطاقة، إلى فوانيس (LED) التي تمتاز بتوفيرها للطاقة بنسبة كبيرة، تصل إلى 70%، مشيراً إلى استخدامها في بعض الطرق، مثل شارعي الكويت، والاتحاد، لافتاً إلى أنه يجري تطبيقها في المشاريع الجديدة.

ومن أهم مشاريع الإنارة لعام 2017، مشروع تطوير إنارة شارع الشيخ حميد بن راشد، حيث استبدلت أعمدة الإنارة الحالية بأعمدة أخرى ذات نموذج جمالي خاص، وفوانيس تعمل بتقنية LED، وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع مليوني درهم، ويتوقع الانتهاء منه نهاية الربع الأول من 2017.

كما أنجزت خلال 2016، مجموعة من الطرق المفردة في منطقة الحليو، لتأمين وصول مريح للسكان إلى منازلهم، حيث بلغ الطول الإجمالي لهذه الطرق 12 كيلومتراً تقريباً، بتكلفة تقديرية تصل إلى 15 مليون درهم، وهو جاهز للاستخدام، كما تشمل المشاريع المنجزة مجموعة من الطرق المفردة في منطقة المويهات 2، بطول 3 كيلومترات تقريباً، بلغت تكلفتها التقديرية 4 ملايين درهم، وفتحت للاستخدام.

تحديث المخطط الحضري

وفي خطوة مهمة لوضع إطار تخطيطي للتطور والنمو العمراني المستدام، أنجزت دائرة البلدية بعجمان مشروع تحديث المخطط الحضري الشامل، والدراسة الشاملة للنقل والطرق لعجمان 2030، وتم تعيين استشاري عالمي لإعداد الدراسة الشاملة للمخطط الحضري لعجمان، والتحديث على المخطط السابق الذي تم إعداده قبل الأزمة الاقتصادية العالمية، والذي لم يضع توقعات اقتصادية مؤثرة على التمدّد العمراني، ولم يضع تصوراً واقعياً للزيادة في النمو السكاني، المؤثر بشكل كبير على شكل المدينة، سواء من الناحية العمرانية والتطور الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ومتطلبات التنمية المستدامة المؤثرة على شبكات الطرق والبنية التحتية، وأنواع النقل المختلفة، التي تقدّم حلولاً لمشكلات الازدحام المرورية، ورفع كفاءة الطرق، ووضع إطار تخطيطي للتطور والنمو العمراني المستدام في المناطق غير الحضرية، مثل التلة والمنتزي، وكذلك وضع أفضل البدائل التخطيطية للمناطق الحضرية القائمة حالياً، ومعالجة مشاكلها مثل الليوارة، والنخيل، والصناعية، مع ربط كل بدائل الحلول بمخططات متكاملة، تعكس نمواً ذكياً للمدينة مع الفهم الكامل لكل التحدّيات والفرص الممكنة لها.

وفي نفس السياق تنفّذ دائرة البلدية والتخطيط حالياً، 10 وحدات سكنية بمشروع قرية عبيد الحلو السكنية للمواطنين، والمشروع عبارة عن استكمال 24 وحدة سكنية تابعة لمشروع الشيخ حميد بن راشد النعيمي السكني الخيري، لإنشاء 62 وحدة سكنية في منطقة الحليو، لتوفير وحدات سكنية ملائمة للمواطنين، كما يجري العمل في مشروع إنشاء مسجد ومدرسة تحفيظ القرآن، ومسكن إمام في منطقة المنامة.

تفعيل مسار المسؤولية المجتمعية للشركات

وقع الصندوق الوطني للمسؤولية المجتمعية للشركات والمنشآت 3 مذكرات تفاهم مع وزارات تطوير البنية التحتية، والتغير المناخي والبيئة، وتنمية المجتمع. وذلك بهدف إدراج ومتابعة وتنفيذ مشاريع وبرامج المسؤولية المجتمعية، وتعزيز مستوى التعاون وتكامل فيما بين الجهات المعنية لتفعيل مسار المسؤولية المجتمعية للشركات المنبثق عن الاستراتيجية الوطنية لعام الخير 2017.

وقع مذكرات التفاهم عن الصندوق الوطني للمسؤولية المجتمعية، معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، رئيس مجلس الأُمناء لصندوق المسؤولية المجتمعية، فيما وقع عن الوزارات، معالي الدكتور عبدالله بن محمد بلحيف النعيمي وزير تطوير البنية التحتية، ومعالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي وزير التغير المناخي والبيئة، ومعالي حصة بنت عيسى بوحميد وزيرة تنمية المجتمع.

وبموجب المذكرات التي تم توقيعها في يونيو الماضي تتعاون الأطراف الموقعة في تنظيم وإدارة الدعم من الشركات والمنشآت لتنفيذ مشاريع مجتمعية ذات بعد تنموي مستدام تسهم في تعزيز الرؤية الاقتصادية والتنموية للدولة المرحلة المقبلة، حيث حددت المذكرات الأدوار والالتزامات الواقعة على الجهات المستفيدة والوزارات المعنية والصندوق الوطني للمسؤولية المجتمعية، للاستفادة من المشاريع المجتمعية التي سيتم إدراجها على المنصة الذكية للمسؤولية المجتمعية، إذ تُعتبر المنصة الذكية البوابة المعتمدة لتقديم مشاريع المسؤولية المجتمعية.

وأوضح معالي سلطان المنصوري أن مذكرات التفاهم الموقعة تهدف إلى التنسيق بين الصندوق والوزارات في اعتماد المشاريع التي سيتم إدراجها على المنصة الذكية للمسؤولية المجتمعية، بحسب اختصاص كل وزارة ونطاق عملها، وذلك لمراجعة الضوابط والمعايير التي يتعين على الجهات المستفيدة الالتزام بها فيما يتعلق بتلك المشاريع.

المشاركة في قمة اختر أميركا للاستثمار 2018

شاركت دولة الإمارات، عبر وفد رفيع المستوى برئاسة معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، في أعمال الدورة الخامسة من قمة «اختر أميركا للاستثمار» 2018 ،التي نظمتها وزارة التجارة الأميركية، بواشنطن خلال الفترة من 20 حتى 22 من يونيو الماضي حيث بحث المنصوري والوفد المرافق له الفرص التجارية والاستثمارية وإمكانية تطوير آفاق التعاون المشترك مع عدد من المسؤولين في الولايات المتحدة الأميركية. وعقدت القمة تحت عنوان «استثمروا هنا لتنموا هنا وتنجحوا هنا»، وركزت على المزايا والحوافز للاستثمار في مجالات الابتكار والمعرفة والتكنولوجيا والتصنيع المتقدم، وصناعة الفضاء.

ضم وفد الدولة المشارك في أعمال القمة كلا من: سعادة عبد الله آل صالح وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية، وجمال الجروان الأمين العام لمجلس الإمارات للمستثمرين بالخارج، وعبد الله بن كلبان العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة الإمارات العالمية للألومنيوم. بالإضافة إلى ممثلين من شركة مبادلة ومن جهاز أبوظبي للاستثمار وعدد كبير من الشركات والمستثمرين الإماراتيين، بعدد يتجاوز الـ 30 مشاركاً من الدولة، ويعد الوفد الإماراتي من أكبر الوفود العربية المشاركة في أعمال القمة.

وقال معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصور بإن المشاركة في أعمال قمة «اختر أميركا للاستثمار» تشكل منصة مثالية للاطلاع على أبرز فرص الاستثمار المطروحة بأسواق الولايات المتحدة، والحوافز والتسهيلات المتاحة والسياسات المحفزة لنمو الاستثمارات.

الملتقى الاقتصادي الإماراتي الصيني يبحث فرص التعاون المستقبلي

عقدت في العاصمة أبوظبي في يوليو الماضي فعاليات الملتقى الاقتصادي الإماراتي الصيني، بحضور معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، ومعالي تشونغ شان وزير التجارة الصيني، ومعالي عمر بن سلطان العلماء وزير الدولة للذكاء الاصطناعي، وعدد من كبار المسؤولين ورجال الأعمال من البلدين، وذلك تزامناً مع احتفاء الدولة بزيارة فخامة شي جين بينغ رئيس جمهورية الصين الشعبية والوفد المرافق له لدولة الإمارات.

بحث الملتقى الذي تم تنظيمه بالتعاون بين وزارة الاقتصاد وغرفة تجارة وصناعة أبوظبي وبدعم من وزارة الخارجية والتعاون الدولي ومكتب أبوظبي للاستثمار واتحاد غرف التجارة والصناعة بدولة الإمـارات، سبل تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين البلدين في مختلف القطاعات ذات الاهتمام المشترك، وركز على أهمية الاستفادة من المقومات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية الكبيرة لكل منهما، واستكشاف مزيد من فرص التعاون المستقبلي في ظل المبادرات والمشاريع الاستراتيجية في البلدين، وتوجهاتهما المستقبلية للتنمية.

وفي كلمته خلال الجلسة الافتتاحية للملتقى، أكد معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، أن الزيارة الحالية لفخامة الرئيس الصيني لدولة الإمارات ولقاء قيادتي البلدين تمثل محطة تاريخية توطد الشراكة الاستراتيجية بين الإمارات والصين وترتقي بها لآفاق أكثر رحابة، مشدداً على حرص الإمـارات على استدامة تلك العلاقات والعمل على تطويرها على كافة الصعد.

بحث تطوير التعاون المشترك في مجال النقل الجوي مع كندا

بحث معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، مع معالي مارك غارنو وزير النقل الكندي، سبل تطوير التعاون المشترك في مجال النقل الجوي، كما استعرض الجانبان العرض المقدم من الجانب الكندي بشأن زيادة عدد رحلات الطيران المباشرة بين البلدين. جاء ذلك خلال الاجتماع، الذي عقد في مقر وزارة النقل الكندية بالعاصمة أوتاوا، بحضور سعادة فهد سعيد الرقباني سفير الدولة لدى كندا، إلى جانب عدد من المسؤولين الكنديين.و جاءالاجتماع على هامش مشاركة معالي الوزير في الزيارة الرسمية لوفد رفيع المستوى من الدولة برئاسة سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية والتعاون الدولي، إلى كندا.

قال معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، إن الإمارات وكندا يتمتعان بعلاقات ثنائية متنامية، خاصة على الصعيدين الاقتصادي والتجاري، مشيراً إلى أن البلدين أنجزا عدد من الخطوات النوعية، خلال المرحلة الماضية..منوها أن هناك حاجة لتطوير جوانب التعاون في مجال الطيران والخدمات الجوية، لمواكبة التطور الراهن في العلاقات الثنائية بين البلدين وتعزيز فرص الاستثمار المطروحة في العديد من القطاعات الحيوية، مشيراً إلى أن زيادة عدد رحلات الطيران المباشرة من شأنه اختصار المسافات الجغرافية وتحقيق تواصل أفضل بين مجتمع الأعمال والمستثمرين، والارتقاء بحجم التبادل التجاري والسياحي.

تعاون بين "الاقتصاد" و"اقتصادية أبوظبي" بشأن حماية المستهلك

وقعت وزارة الاقتصاد ودائرة التنمية الاقتصادية - أبوظبي اتفاقية تعاون مشترك بهدف تطوير وتفعيل آلية العمل والتنسيق المشترك بشأن التفتيش والرقابة على الأسواق وخاصة في المجالات الفنية والتقنية والقانونية والتدريبية التي تتعلق بمجال الحماية التجارية وحماية المستهلك والعلامات التجارية.

جاء توقيع المذكرة ضمن الخطوات التي تتخذها وزارة الاقتصاد لتخويل صلاحياتها الاتحادية بشأن مكافحة الغش التجاري وتنظيم الوكالات التجارية وحقوق المؤلف والعلامات التجارية وحماية المستهلك إلى دوائر التنمية الاقتصادية في مختلف إمارات الدولة وذلك للاستفادة من الامكانيات المتوافرة لدى الدوائر والمتمثلة في الكوادر البشرية والأجهزة الفنية والتقنية والخبرات العملية في مراقبة الأسواق وتطبيق أحكام قوانين الحماية التجارية وتهيئة بيئة تنافسية مشروعة لتنمية الاقتصاد الوطني وحماية المستهلك وتوعيته في مجال التعامل مع السلع والخدمات.

وقع المذكرة في يوليو الماضي.. سعادة المهندس محمد أحمد بن عبدالعزيز الشحي وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية وسعادة خليفة سالم المنصوري وكيل دائرة التنمية الاقتصادية - أبوظبي وذلك في مقر الوزارة بأبوظبي.

عقد منتدى الشراكة الاقتصادية الإماراتي النيبالي في كاتمندو

عقد منتدى الشراكة الاقتصادية بين الإمارات ونيبال في العاصمة النيبالية كاتمندو في يونيو الماضي حيث ترأس وفد الدولة سعادة عبد الله آل صالح، وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية.

واكد ال صالح خلال المنتدى ان العلاقات بين دولة الإمارات وجمهورية نيبال هي علاقات قوية تقوم على الصداقة والتعاون على كافة الصعد في إطار حرص القيادة الرشيدة في دولة الإمارات على تعزيز وتيرة العلاقات الثنائية بما يحقق المصالح المشتركة للبلدين. منوها بالرغبة المشتركة في الانتقال نحو مرحلة جديد من التعاون تفتح المجال أمام المستثمرين في البلدين لمزيد من التواصل والشراكة وتأسيس المشاريع الاستثمارية والارتقاء بقنوات التبادل التجاري. و اوضح سعادته أن دولة الإمارات تعد ثالث أكبر مصدِّر لنيبال في العالم، وأن إجمالي حجم التجارة الخارجية غير النفطية بين البلدين بلغ في عام 2017 نحو 425.2 مليون دولار أمريكي، بنمو نسبته نحو 14.4 في المئة عن عام 2016.

"الاقتصاد" تبحث أطر التعاون المشترك مع جامعة أبوظبي

بحثت وزارة الاقتصاد سبل تعزيز أطر التعاون مع جامعة أبوظبي في عدد من المجالات العلمية والبحثية خلال اجتماع عقد في يونيو الماضي بمقر الوزارة بدبي، بحضور سعادة عبد الله سلطان الفن الشامسي، وكيل الوزارة المساعد ورئيس الفريق التنفيذي لمؤشر الابتكار العالمي، وسعادة ميرزا الصايغ عضو مجلس إدارة الجامعة.

وناقش الاجتماع عدداً من المحاور التي تمثل أسساً مقترحة للتعاون والشراكة بين الجهتين خلال المرحلة المقبلة بما ينسجم مع اختصاصات وأهداف كل منهما، وفي مقدمتها البحث والتطوير والذكاء الاصطناعي والقانون التجاري الدولي والسياحة وريادة الأعمال والابتكار.

وقال سعادة عبد الله سلطان الفن الشامسي إن وزارة الاقتصاد حريصة على بناء شراكة وطيدة وتكاملية مع القطاع الأكاديمي في الدولة في إطار جهودها لبناء اقتصاد تنافسي عالمي متنوع قائم على المعرفة والابتكار بقيادة كفاءات وطنية، وذلك إيماناً بأهمية دور هذا القطاع في تنمية رأس المال البشري واحتضان الإبداع وتشجيع الابتكار ونقل المعرفة والتكنولوجيا وتحفيز ريادة الأعمال ومواكبة اتجاهات التنمية المستقبلية.

استعراض فرص التعاون الاقتصادي والتجاري مع هونغ كونغ

شاركت وزارة الاقتصاد في حفل افتتاح الدورة السادسة من معرض أناقة هونغ كونغ Hong Kong Lifestyle Expo - Dubai الذي اقيمت فعالياته في يونيو الماضي في فندق حياة ريجنسي بدبي ويختتم اليوم (الثلاثاء 26 يونيو)، حيث ينظمه مجلس تنمية تجارة هونغ كونغ.

وشارك سعادة جمعة محمد الكيت، وكيل الوزارة المساعد لقطاع التجارة الخارجية في الافتتاح الرسمي للمعرض، بحضور مسؤولين من عدد من الجهات المحلية الحكومية والقطاع الخاص بالدولة، وممثلين عن السفارة الصينية في الدولة ومجلس تنمية تجارة هونغ كونغ، ومكتب تنمية التجارة بالصين، حيث تم إجراء جولة على أجنحة المعرض المتنوعة.

ويعد المعرض الأضخم من نوعه على مستوى الشرق الأوسط الذي يختص بعرض المنتجات المصنعة في هونغ كونغ والصين ويمثل بوابة بارزة للتبادل التجاري والتعاون بين السوق الصينية وأسواق المنطقة..

بحث آليات مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحضيرات اكسبو 2020

بحثت وزارة الاقتصاد مع إكسبو 2020 دبي، سبل تعزيز التعاون المشترك لتعظيم المردود الاقتصادي من إكسبو 2020 على الاقتصاد الوطني. وركز الاجتماع على أهمية تطوير آليات للربط بين رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمختلف إمارات الدولة من جهة مع الفرص التجارية والاستثمارية للمعرض من جهة أخرى، وخاصة في أعمال المرحلة الراهنة من الاستعدادات والإنشاءات وتجهيز البنى التحتية للحدث الاقتصادي الأضخم في المنطقة. وأكد الجانبان التزامهما بتقديم كافة التسهيلات والدعم لتمكين ريادة الأعمال الوطنية من الدخول والمنافسة على الفرص التعاقدية التي يقدمها الحدث العالمي وتحقيق أفضل استفادة ممكنة.

جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقد في وينيو الماضي بمقر الوزارة بدبي، بحضور سعادة عبد الله سلطان الفن الشامسي وكيل مساعد بوزارة الاقتصاد ورئيس الفريق التنفيذي لمؤشر الابتكار العالمي، والدكتور أديب العفيفي مدير البرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وسماح الهاجري مدير إدارة مكافحة الممارسات الضارة بالوزارة. فيما حضر من جانب إكسبو 2020 دبي خالد شرف رئيس دمج وتطوير الأعمال، وجابر ناصر مدير أول المشتريات.

المشاركة بقمة «الحزام والطريق» في هونغ كونغ

شاركت وزارة الاقتصاد بوفد رفيع المستوى برئاسة سعادةعبدالله آل صالح، وكيل الوزارة لشؤون التجارة الخارجية، في أعمال القمة العالمية الثالثة «لمبادرة الحزام والطريق»، التي اقيمت فعالياتها بهونغ كونغ في يونيو الماضي.

وضم الوفد نخبة من ممثلي ومسؤولي العديد من الجهات والمؤسسات الحكومية على الصعيدين الاتحادي والمحلي ومن القطاع الخاص. وتشكل القمة إحدى المنصات الدولية المهمة، التي تعقد العام الجاري تحت عنوان «التعاون من أجل النجاح» بمشاركة أكثر من 70 متحدثاً دولياً من صناع قرار، ومسؤولي حكومات، وممثلي شركات عالمية. وبحضور ممثلين من أكثر من 30 دولة لاستعراض أهم المشاريع والفرص التجارية والاستثمارية التي توفرها مبادرة الحزام والطريق.

واكد عبدالله آل صالح حرص الإمارات على المشاركة سنوياً في أعمال القمة التي تتيح المجال واسعاً لتعزيز العلاقات والارتقاء بجسور وفرص الشراكة بين الإمارات وهونغ كونغ، وتعريف مجتمع الأعمال والكيانات الاستثمارية في هونغ كونغ بالمناخ والبيئة الاستثمارية في الإمارات والفرص المتوفرة، لا سيما في قطاعات التجارة.

مناقشة تعزيز تواجد الصادرات الوطنية بالأسواق الدولية

ناقشت اللجنة الوطنية لتنمية الصادرات خلال اجتماعها الرابع الذي عقدته بمقر وزارة الاقتصاد في دبي التحديات والفرص أمام الصادرات الوطنية لتعزيز تواجدها بالأسواق الدولية.

ترأس الاجتماع الذي عقد في يوليو الماضي نيابة عن سعادة عبد الله آل صالح وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية ورئيس اللجنة سعادة جمعة محمد الكيت الوكيل المساعد لشؤون التجارة الخارجية بالوزارة بمشاركة ممثلي الجهات الاتحادية والمحلية من أعضاء اللجنة والمعنيين بقطاع التجارة الخارجية بالدولة.

واستعرض الاجتماع أهم المستجدات الاقتصادية على الساحتين المحلية والدولية والفرص والتحديات التي تطرحها وانعكاساتها على مسارات التجارة الدولية والأسواق المصدرة والمستوردة. كما تم عرض أهم مؤشرات قطاع الصادرات الإماراتية غير النفطية خلال السنوات الماضية وتصنيفات الدولة في تقارير منظمة التجارة العالمية والبيانات المتعلقة بأبرز السلع على قائمة الصادرات الإماراتية غير النفطية والتركز الجغرافي لها خلال العام الماضي والجهود المبذولة حاليا لتنويع الأسواق المستوردة وتمكين الصادرات الإماراتية من النفاذ إلى أسواق جديدة.

"الاقتصاد" تناقش مع "الغرف التجارية" تسهيل ممارسة الأعمال

عقدت وزارة الاقتصاد اجتماعاً موسعاً مع ممثلي اتحاد الغرف التجارية وغرف التجارة والصناعة بمختلف إمارات الدولة لمناقشة سبل تسهيل وتيسير ممارسة الأعمال داخل الدولة، خاصة فيما يتعلق بالرسوم الحكومية، وفي ضوء القرارات والتوصيات الحكومية الصادرة مؤخراً حول هذا الصدد.

حضر الاجتماع الذي عقد في يوليو الماضي سعادة المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية وسعادة حميد بن بطي المهيري الوكيل المساعد للشؤون التجارية بالوزارة، وسعادة حميد محمد بن سالم الأمين العام لاتحاد غرف التجارة والصناعة بالدولة، وسعادة مدراء عموم الغرف التجارية بمختلف إمارات الدولة.

و جاء الاجتماع بهدف تعزيز مستوى التنسيق والحوار بين الوزارة والجهات الممثلة للقطاع الخاص وتنمية علاقات الشراكة القائمة بين الطرفين، وصياغة الآليات الكفيلة بمواصلة تحسين بيئة الأعمال وجعلها أكثر كفاءة وجاذبية وتطوير القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني بما يترجم توجهات الدولة في هذا الصدد.

الاحتفاء بالمرأة الإماراتية في ندوة خاصة

نظمت غرفة تجارة وصناعة دبي بالتعاون مع وزارة الاقتصاد ندوة تحت شعار "المرأة على نهج زايد" وذلك في إطار الاحتفالات بيوم المرأة الإماراتية الموافق 28 أغسطس من كل عام. وعقدت الندوة في مقر غرفة تجارة وصناعة دبي في أغسطس الماضي بحضور كوكبة من أبرز القيادات النسائية الإماراتية اللواتي استعرضن تجاربهن الرائدة في ممارسة الأعمال.

شارك في الندوة سعادة المهندس محمد أحمد بن عبدالعزيز الشحي وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية إلى جانب سعادة حمد بوعميم مدير عام غرفة تجارة وصناعة دبي وسعادة الدكتورة رجاء القرق رئيس مجلس سيدات أعمال دبي وسعادة آمنة الناخي المدير العام بحكومة الشارقة وسعادة الدكتورة مريم مطر مؤسس ورئيس مجلس إدارة جمعية الإمارات للأمراض الجينية وحنان أهلي مدير إدارة نشر ثقافة التنافسية والإحصاء وأهداف التنمية المستدامة في الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء وبحضور أكثر من 100 امرأة إماراتية من مختلف قطاعات الأعمال.

و قال سعادة المهندس محمد أحمد بن عبدالعزيز الشحي إن المرأة الإماراتية أثبتت كفاءتها في مختلف ميادين العمل وكان لنجاحاتها المتتالية وتقلدها أرفع المناصب أثراً ملموساً في تعزيز مكانة الدولة بالعديد من مؤشرات التنافسية العالمية.

ومن جانبه أشاد بوعميم بالإنجازات التي حققتها المرأة الإماراتية في ظل القيادة الرشيدة معتبراً أنها أثبتت قدراتها في صناعة المستقبل ونجحت في تربية جيل واعٍ ومثقف وساهمت بدور فعال في مسيرة التنمية الاقتصادية في الدولة وحققت إنجازات ملموسة واحتلت مناصب مرموقة في مختلف مجالات العمل التي تسلمتها حيث تحولت إلى نموذج رائد للمرأة في منطقتنا العربية.

بحث تعزيز أطر التعاون لتمكين الشباب في مجال ريادة الأعمال

بحثت كل من وزارة الاقتصاد ومجلس المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمؤسسة الاتحادية للشباب آليات لتعزيز أطر التعاون في مجال ريادة الأعمال والشركات الحديثة والناشئة وسبل تمكين الشباب للمساهمة بدور أكبر في تلك المجالات الواعدة.

جاء ذلك خلال اجتماع عقد في أغسطس الماضي بحضورمعالي شما بنت سهيل بن فارس المزروعي وزيرة دولة لشؤون الشباب رئيس مجلس إدارة المؤسسة الاتحادية للشباب، إلى جانب سعادة عبد الله سلطان الفن الشامسي وكيل مساعد بوزارة الاقتصاد ورئيس الفريق التنفيذي لمؤشر الابتكار العالمي، والدكتور أديب العفيفي مدير البرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، الذراع التنفيذي لمجلس المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وسماح الهاجري مدير إدارة مكافحة الممارسات الضارة بالوزارة.

وركز الاجتماع على مناقشة عدد من الآليات التي من شأنها تمكين فئة الشباب في مجال ريادة الأعمال وإطلاق طاقاتهم الإبداعية والابتكارية وإشراكهم في العملية التنموية بما يتناسب مع توجهات الدولة في بناء اقتصاد متنوع مستدام قائم على المعرفة وبقيادة كفاءات وطنية مؤهلة.

موظفو "الاقتصاد" يساهمون في حفر 4 آبار مياه عذبة في عدة دول

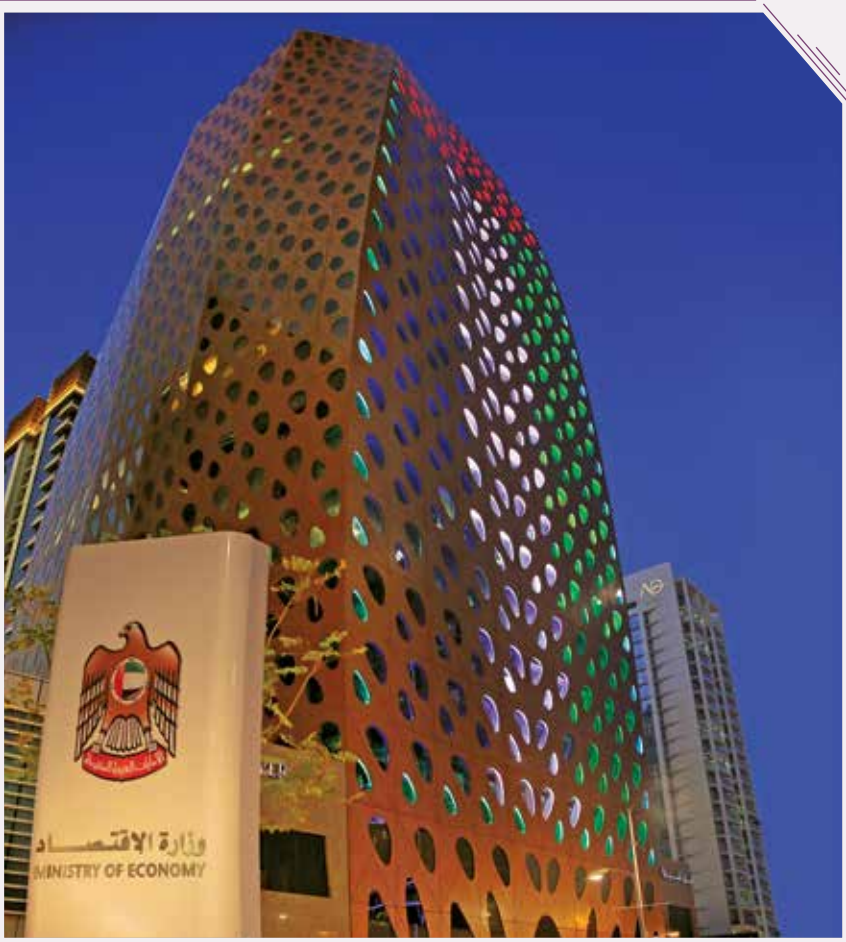

نظمت مجموعة من موظفي وزارة الاقتصاد حملة خيرية في إطار المسؤولية المجتمعية لعام الخير، تمثلت في تنفيذ مشاريع لحفر 4 آبار مياه عذبة في عدة دول هي قرغيزستان وألبانيا والهند.

وبلغت نسبة الإنجاز في المشاريع الأربعة التي تم تنفيذها بالتعاون مع الهلال الأحمر الإماراتي 100 في المئة، حيث تم افتتاحها وإتاحة خدماتها لفائدة السكان المحليين، وشملت بئراً في مقاطعة كاليكوت بولاية كيرالا الهندية، وبئراً أخرى في مقاطعة بالكاد بولاية كيرالا بالهند أيضاً، وبئراً ثالثة في منطقة بوبش بمقاطعة فوش كرويا بألبانيا، وبئراً رابعة في قرغيزستان.

وكانت الحملة قد أطلقت وتم بدء العمل في المشاريع العام الماضي إثر إعلان عام 2017 ليكون "عام الخير" في دولة الإمارات، حيث تعكس الحملة حرص موظفي الوزارة على المساهمة بفعالية في ترسيخ ممارسات العمل الخيري والمسؤولية المجتمعية التي تمثل أحد المرتكزات الرئيسية لعام الخير.

وقال سعادة عبدالله بن أحمد آل صالح، وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية، إن تنفيذ هذه المبادرة الخيرية يعكس قدراً عالياً من تبني مفهوم المسؤولية المجتمعية والعمل الخيري لدى موظفي وزارة الاقتصاد والوعي بأهميته في تحقيق التنمية اجتماعياً واقتصادياً.